الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل ط1: 161635099266

رقم التسجيل ط2: 161635098846

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطني العربي المعاصر

بعنوان:

سياسة التجزئة الفرنسية في بلاد الشام وانعكاساتها (1920-1946م)

إعداد الطالبتين:

شريفي سميحة – شريفي إكرام

تاريخ المناقشة:

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

أبو بكر الصديق حميدي	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
فتح الدين بن أزواو	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
حسين شريف	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1441هـ/1442هـ -2020م/2021م

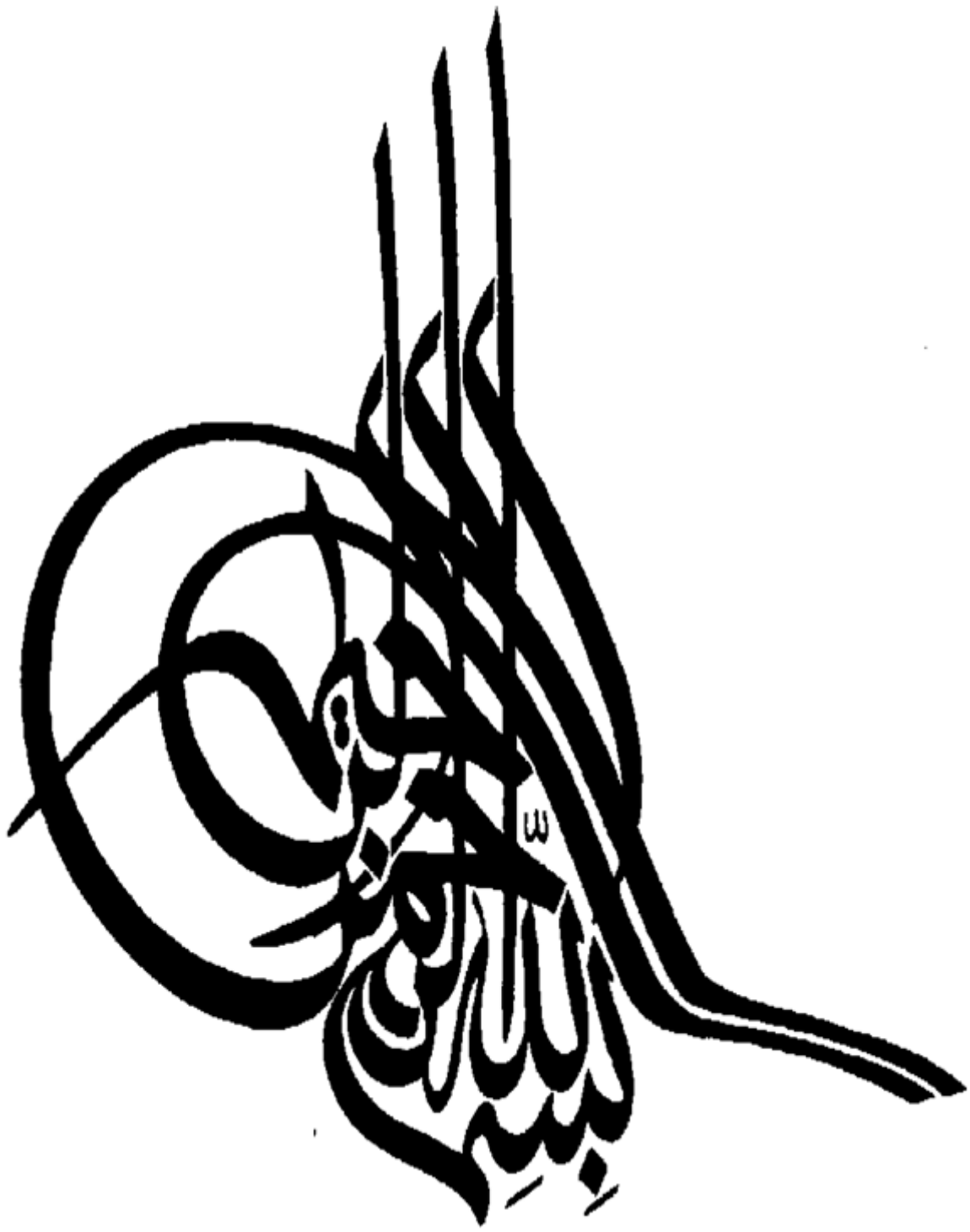

قال سبحانه وتعالى:

"اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ
كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ
فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ
دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا
شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ
لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ على
نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ
اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
عَلِيمٌ" سورة النور الآية 35

** شكر وتقدير **

الحمد والشكر قبل كل شيء الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة وبكل عبارات التقدير والاحترام، وبكل كلمات الشكر والامتنان نتقدم بتحياتنا الخالصة إلى الأستاذ المشرف الدكتور بن أزواو فتح الدين على المساعدة الكبيرة التي قدمها لنا، فقد كان توجيهه الصائب ومراقبته الدائمة لكل خطوة من خطوات إنجاز هذا العمل، فشكرا جزيلا لك فأنت حقا كما قال الشاعر:

قم للمعلم ووفه التبجيلا ***كاد المعلم أن يكون رسولا

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة

وأيضا كل من ساعدنا من بعيد أو قريب،

فإليكم جميعا: شكر ووفاء، ودعاء موصول متجدد مع كل قيام وصلاة

*** إهداء ***

إلى من ساندتني في حياتي وفي صلاتها وفي دعائها أمي إلى من سهرت الليالي

من أجلنا إلى من شاركتني أفراحي وأساتي إلى نبع الحنان وإلى اجمل ابتسامة في الحياة إلى أروع امرأة في الوجود أمي الغالية

إلى من علمنا ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة إلى الذي لم يبخل علينا بشي وسعى من اجل راحتنا ونجاحنا إلى اعظم واعز رجل في الكون أبي العزيز

إلى من له فضل علينا وستبقى ذكراه دائمة في قلبي مكتبة الساعة كان

إلى رفيق دربي من بداية المذكرة إلى نهايتها

إلى إخوتي الغالين وسندي في الحياة يوسف أسامة والكتاكيت إيناس وحمودة

إلى جدتي الغالية ربيحة حفظها الله ورعاها وأدامها فخرا لنا

إلى صديقاتي أمال عزيزة فاطنة منال نعيمة صونيا عبير

أسماء وهيبة رحمة منى فايزة أمينة مريم يسرى

والى كل من جمعتني بهم الأيام الحلوة

إلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة فوج 24 سنة أولى جامعي وفوج 11 سنة ثالثة تاريخ وفوج 3 سنة ثانية ماستر

قائمة الرموز والمختصرات:

1- باللغة العربية:

د ط: دون طبعة

د. ب: دون مكان طبع

د. ت: دون تاريخ

ج: الجزء

ط: الطبعة

تر: ترجمة

تص: تصوير

تصد: تصدير

تع: تعريب

ص: صفحة

هـــ: هجري

م: ميلادي

page :P

مقدمة

مقدمة:

يعد عام 1920 نقطة تحول واضحة في التطورات السياسية في سوريا ولبنان خاصة وفي طبيعة السياسة الفرنسية تجاههما عامة، وذلك لان البلدين خرجا من السيطرة العثمانية التي دامت قرابة اكثر من أربعمائة عام إلى سيطرة فرنسية تحت صيغة الانتداب أقرتها مساومات ما بعد الحرب العالمية الأولى. فضلا عن تمسك فرنسا بالمشرق العربي (سوريا ولبنان) جاء تحت ذرائع عديدة ابرزها توفير الحماية للمسيحيين في البلدين كما أقرتها المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي عقدتها الحكومة الفرنسية مع السلطان العثماني. والحقيقة ان هذا التمسك هو جزء من خطة استعمارية بين الحلفاء لإيجاد نوع من التوازن الاستعماري بتقسيم مناطق المشرق العربي بين بريطانيا التي كانت حصتها العراق وفلسطين وشرقي الأردن وفرنسا التي استحوذت على سوريا ولبنان.

وإذا كان العام 1920 يشكل بدء الحقبة المخصصة للدراسة كان العام 1946 النهاية لها والذي نالت فيه كلٌ من سوريا ولبنان استقلالهما بعد خروج آخر جندي فرنسي من أراضيهما.

لاشك ان السياسة الفرنسية تجاه إزاء الحقبة (1920–1946) يعد موضوعا مهماً له مبرراته الموضوعية والعلمية لاختياره للدراسة، خاصة إذا علمنا بأن هذه الحقبة امتازت بالمتغيرات السريعة والتناقضات الواضحة بسبب تصاعد حركة التحرر الوطني للتخلص من الاستعمار، لذا فإن دراسة السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان منها يعد موضوعا حيويا في تاريخ الوطن العربي عامة وسوريا ولبنان خاصة.

واجهت الباحث جملة من الصعوبات منها صعوبة الحصول على الوثائق الفرنسية الخاصة بسوريا ولبنان، الأمر الذي يجعل الدراسة ليس أمرا متعسرا فحسب، بل ومثيرا للحرج، بسبب التطورات السياسية في البلدين والسياسة الفرنسية تجاههما.

وتكمن أهمية موضوع الدراسة في أنه متعدد الوقائع، حيث يسمح لنا بمعرفة أوضاع بلاد الشام في الفترة (1920-1946م) أي منذ سقوط الخلافة العثمانية ببلاد الشام وبداية الانتداب الفرنسي. هذه الفترة التي لها أهمية كبيرة في تجزئة بلاد الشام إلى دويلات.

وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب تشمل الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية، أما الأسباب ذاتية تتمثل في:

- الرغبة الشخصية في دراسة بلاد المشرق العربي بعد سقوط الخلافة العثمانية.
- الرغبة في الاطلاع على تاريخ المشرق العربي المعاصر.

أما الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع تمثلت في:

- محاولة التعرف على طبيعة سياسة التجزئة الفرنسية في بلاد الشام في الفترة (1920-1946م).
- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه الدراسات المختصة في دراسة أوضاع المشرق العربي في الفترة (1920-1946م).

ومن هذا المنطلق حاولنا معالجة الموضوع بطرح الإشكال التالي:

-ما هي انعكاسات سياسة التجزئة الفرنسية في بلاد الشام؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية نوجزها في الآتي:

- كيف ساهم مؤتمر سان ريمو في تكريس الانتداب الفرنسي في بلاد الشام وفيما تمثلت ردود الفعل السوريين اتجاه هذه القرارات
- كيف كانت التقسيمات الإدارية لبلاد الشام في ظل الانتداب الفرنسي؟
- ما هي انعكاسات سياسة التجزئة الفرنسية في بلاد الشام على الحالة الاقتصادية والحالة الاجتماعية والمستوى الثقافي والتعليمي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والإجابة على التساؤلات الفرعية اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي والذي يرمي إلى محاولة إعادة بناء الواقعة التاريخية بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يعتبر الأنسب لموضوع يحتاج إلى تحليل.

للإحاطة بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة تسبقهما، مقدمة الفصل الأول خصص لدراسة للانتداب الفرنسي على بلاد الشام، وقد تناول الفصل ثلاثة مباحث تضمنت مؤتمر سان ريمو في المبحث الأول، ثم فرض الانتداب الفرنسي على بلاد الشام في المبحث الثاني، وأخيرا ردود الفعل على الانتداب كمبحث ثالث.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة سياسة التجزئة الفرنسية في بلاد الشام، وقد تضمن ثلاثة مباحث رئيسة، تناول الأول التقسيمات الإدارية في ظل السياسة الفرنسية، والمبحث الثاني السياسة الفرنسية في ظل الانتداب، أما المبحث الثالث فقد كرس لدراسة التجزئة العرقية (الطائفية) لبلاد الشام.

وخصص الفصل الثالث لبيان انعكاسات سياسة التجزئة الفرنسية على بلاد الشام، وقد تضمن ثلاثة مباحث على النحو الاتي: الأول أثر سياسة التجزئة على الحالة الاقتصادية، والثاني لبيان أثر سياسة التجزئة على المؤسسات الثقافية والتعليمية، وأخيرا ختم الفصل بالمبحث الثالث الذي تناول أثر سياسة التجزئة على الحالة الاجتماعية.

أما الخاتمة فقد انصبت لبيان أبرز ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات خلال حقبة الدراسة المحددة.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة ومراجع، بالنسبة للكتب العربية والأجنبية فقد أفادت الرسالة كثيرا وأهمها كتاب سلامة عبيد الثورة السورية الكبرى، إذ تضمن على معلومات وثائقية مهمة أغنت الدراسة بمعلومات عن بدء التغلغل الفرنسي في سوريا وأفادت الدراسة من كتاب نجيب الأرمنازي سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، الذي أفاد البحث بمعلومات مهمة عن التطورات السياسية بعد الاحتلال الفرنسي حتى الجلاء،

بالإضافة إلى كتاب يوسف الحكيم المعنون بسوريا والعهد الفيصلي، أما المؤلفات الأجنبية فاعتمدنا على كتاب باتريك سيل عن سوريا المعاصرة، بالإضافة إلى كتاب ستيفن همسلي لونكريك بعنوان سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

كما اعتمدت الدراسة على قسم من الرسائل الجامعية وأبرزها الرسالة المعنونة: التطورات السياسية في سوريا 1945-1949 ليوسف جبران غيث وكذلك رسالة حسين حمد الصولاغ التطورات السياسية في لبنان 1941-1958، وقد قدمت هذه الرسائل معلومات مهمة عن التطورات السياسية في سوريا ولبنان وموقف السياسة تجاههما.

كما أسهمت الدوريات العلمية والمجلات والصحف العربية نصيب كبير في توضيح الكثير من المعلومات والتفسيرات المتعلقة بتطورات السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان.

وكأي بحث علمي فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر أهمها:

-عدم التمكن من الحصول على المصادر والمراجع.

- ضيق الوقت.

- الأوضاع الصحية التي تعيشها البلاد في هذه الفترة.

وفي الأخير نتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف "بن أزواو فتح الدين" تقديرا لمجهوداته معنا ولتوجيهاته طوال مدة إنجاز هذا العمل.

الفصل الأول:

الانتداب الفرنسي على بلاد الشام

المبحث الأول: مؤتمر سان ريمو وبداية الانتداب الفرنسي

وفي الثامن عشر من جانفي 1919، افتتح مؤتمر الصلح جلساته في العاصمة الفرنسية باريس، وقد حاولت كلٌ من فرنسا وبريطانيا إبعاد مسألة البحث في مصير البلاد العربية في المؤتمر، لكي يتسنى لهما تنفيذ بنود اتفاقية سايكس–بيكو، إلا أن الأمير فيصل دافع عن القضية العربية في المذكرة التي قدمها للمؤتمر، مؤكدا فيها قدرة البلاد السورية على إدارة شؤونها بنفسها، وذلك ما جاء بنص المذكرة بخصوص سوريا "أنها بلغت مرتبة حسنة من النضج السياسي بحيث أنها تستطيع إدارة شؤونها الداخلية بمفردها"[1].

وفي 30 جانفي من العام 1919 أقر المؤتمر قرارا يقضي بفصل البلاد العربية عن الدولة العثمانية ووضعها تحت الانتداب، وذلك ما يتضح من نص القرار المؤتمر.

وفي 21 مارس 1919 اتخذ قرار آخر بعد إلحاح الرئيس الأميركي وودرو ولسن[2] (W.Wilson) إرسال لجنة دولية لاستفتاء الرأي العام في البلاد العربية التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية، على أن تشترك كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بها، ألا أن فرنسا وبريطانيا رفضتا إرسال مبعوثين للاشتراك في اللجنة، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال لجنة أمريكية برئاسة القاضي تشارلز كراين (Charles Crane)[3].

حيث أن هذه اللجنة قد قامت بزيارة كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن، وأسفرت هذه الزيارة بنتائج تمثلت في رغبة كامل البلاد العربية بالاستقلال التام

---

[1] محمد أنيس ورجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967، ص507.

[2] وودرو ولسن (1856–1924): هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية ترأس جامعة برتستون 1902. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1974، ص583.

[3]– رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب الحديث، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1975، ص383.

من دون تدخل لأجنبي، حيث أن الشعب السوري أكثرهم لا يرغب أن تكون فرنسا منتدبة عليهم[1]. إلا ان السلطات الفرنسية أصدرت بلاغا يخالف الحقيقة عن نشاط اللجنة جاء فيه "جرى استفتاء في سوريا فكانت الأكثرية تطالب بالانتداب الفرنسي"[2].

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، حيث عقد اتفاق بين فرنسا وبريطانيا في 15 سبتمبر 1919، عرف باتفاق لويد جورج –كليمنصو، جاء فيه إبدال القوات البريطانية في سوريا وقيلقيا بقوات فرنسية مقابل أخذ الموصل وفلسطين وإلحاقهما ضمن مناطق النفوذ البريطاني[3]. ويعد هذا الاتفاق بمثابة إعطاء بريطانيا الضوء الأخضر لفرنسا بالتحكم في شؤون سوريا وهذا ما جاء في البرقية التي أرسلها كليمنصو رئيس الحكومة الفرنسية إلى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية، والتي يشكره فيها على موافقة بريطانيا على أطلاق يد فرنسا في سوريا[4].

ومما سبق يبدو أن فرنسا قد حققت أهدافها الاستراتيجية في سورية في مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس عام 1919، حيث أن مجلس النواب الفرنسي صرح في 29 من ديسمبر 1919 بقوله "لنا في الإمبراطورية التركية حقوق لابد من حمايتها، لنا حقوق في سوريا ولبنان وقليقيا وفلسطين، إنها تقوم على أسس تاريخية، وعلى اتفاقيات وعقود، كما تقوم أيضا على أماني وتطلعات الشعوب التي مازالت منذ عهد طويل من أنصارنا، ونحن ملتزمون بصورة قاطعة بممارسة هذه الحقوق والدفاع عنها، ولكننا نعد الاتفاقيات

---

[1]– أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، المجلد الثاني، مطبعة عيسى البابي، د.ت، ص91؛ حنا خباز، فرنسا وسوريا، مصر، 1928، ص22.

[2]– محمد جميل بيهم، سوريا ولبنان 1918–1922، بيروت، 1968، ص165.

[3]– موسى الكاظم التونسي، وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، الجزء الأول، دار البعث للصحافة والنشر، دمشق، 1972، ص125–126.

[4]– سليمان موسى، الحركة العربية، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، 1908–1924، دار النهار للنشر، بيروت، 1977، ص524.

المبرمة مع إنكلترا ماتزال تربطنا بها، وان الحقوق التي اعترف لنا بها والتي نطالب بعرضها في المؤتمر هي حقوق مكتسبة منذ الآن"[1].

وهذا اعتراف واضح بالاستراتيجية الفرنسية حيال سوريا باعتبارها جزءا أساسيا من المصالح الفرنسية العليا في المشرق العربي.

بعد محاولات الأمير فيصل بن الحسين مع فرنسا وبريطانيا حول مستقبل البلاد السورية، وبعد فشل اتفاقيته مع رئيس وزراء فرنسا كليمنصو[2]، تيقن الأمير أن الحلفاء يماطلون، لذا قرر الدعوة لعقد اجتماع للمؤتمر السوري العام[3]، وعقدت جلسة الافتتاحية في النادي العربي بدمشق في 06 ماس 1920 بحضور الأمير فيصل، واستمرت الاجتماعات برئاسة هاشم الأتاسي[4]. إلى صباح الثامن من نفس الشهر، اتخذ خلالها أعضاؤه قرارا بالإجماع وقدم إلى الأمير فيصل[5]. تضمن استقلال سوريا الطبيعية (سوريا وفلسطين ولبنان وشرق الأردن) دولة ذات سيادة وملكية دستورية يكون الأمير فيصل ملكا عليها، كما نص القرار على بند يحفظ للبنان حقه في الحكم الذاتي داخل أطار الوحدة السورية الطبيعية ورفض مزاعم الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود[6]. وقد تم انتخاب فيصل ملكا على سوريا من قبل أعضاء المؤتمر.

---

[1]- سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية 1920-1970، مقدمات الحرب الأهلية، دار ابن خلدون للنشر، بيروت، 1977، ص 20.

[2]- نجيب الارمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1954، ص 15.

[3]- حسان حلاق، دراسات تاريخ لبنان المعاصر (1913-1943)، دار النهضة، بيروت، 1985، ص 88.

[4]- هاشم الأتاسي، ولد في عام 1875 في مدينة حمص، وهو ابن خالد الأتاسي فقيه حمص سابقا، عين عضواً للمؤتمر السوري عام 1919، وانتخب رئيسا للمؤتمر عام 1920 (ينظر: جورج فارس، من هو في سوريا، الوكالة العربية للدعاية والنشر، المطبعة الأهلية، دمشق، 1949، ص 16)

[5]- يوسف الحكيم، سوريا والعهد الفيصلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1966، ص136.

[6]- إحسان هنيدي، كفاح الشعب العربي السوري 1908-1948، مطابعة دار الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، دمشق، 1962، ص59.

بعثت الحكومة السورية الجديدة ببرقية إلى لندن وباريس في 12 مارس 1920 ترجو اعترافها بالوضع الجديد، كما أرسل الملك فيصل في الوقت نفسه رسالة إلى الرئيس الأمريكي ولسون يطلب فيها الاعتراف بالحكم السوري الجديد[1].

إلا أن فرنسا لم تعترف بمؤتمر دمشق ولا بحقه في تقرير مصر سورية، حيث كلفت رئيس الوزراء الفرنسي الكسندر ميلران (Alexandre Millerand) الجنرال غـورو (Gouroud) بإبلاغ الملك فيصل بذلك، وبأن الحكومتين الفرنسية والبريطانية تعدان أعمال هذا المؤتمر باطلة"[2].

بعد إصدار المؤتمر السوري العام قراراته أسرعت بريطانيا وفرنسا إلى دعوة المجلس الأعلى للحلفـاء لعقد مؤتمر في سـان ريمو (San Remo) الذي عقد في إيطاليا بين 19 و26 أفريل 1920، إذ أقر المؤتمرون صيغة نظام الانتداب[3]. وذلك بالموافقة على انتداب فرنسا على سوريا ولبنان، وانتداب بريطانيا على فلسطين والعراق وشرق الأردن، وفي ضوء ذلك تقرر أن تحل القوات الفرنسية محل القوات البريطانية في مختلف مناطق الانتداب الفرنسي[4].

بدأت التنفيذ الفعلي لاتفاقية سان ريمو بتعيين الجنرال غورو (Gouroud) مفوضا ساميا على سوريا ولبنان عام 1920 من قبل فرنسا، ومقره في بيروت، وقد زود بالتعليمات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل هذا الانتداب أمرا واقعا، وعلى هذا الأساس حشد جيشا قوامه 80 الف مقاتل[5]. ووجه إنذارا في 14 من جويلية 1920 للحكومة السورية تضمن عدة مطالب منها، الاعتراف بالانتداب الفرنسي بدون قيد أو شرط،

---

[1]– أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، مطابع ابن زيدون، دمشق، 1956، ص195.

[2] المصدر نفسه، ص196.

[3] نظام الانتداب: هو نظام مؤقت الغاية منه مساعدة الشعوب التي لاتزال في وجهة سياسية عاجزة عن إدارة نفسـها، وهذا يقتضي ضمنا ان الدولة المنتدبة تسعى تدريجيا إلى إنشاء تنظيمات وطنية في البلاد المنتدبة عليها لتستطيع عند إتمام إنشائها، ينظر: لبيب عبد الستار، تاريخ لبنان المعاصر، دار المشرق، بيروت، 1986، ص196.

[4]– أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، تاريخ العالم العربي في العصر الحديث، القاهرة، د.ت، ص214.

[5]– بولس مسعد، لبنان وسورية قبل الانتداب وبعده، المطبعة السورية، دمشق، 1929، ص62.

وتسريح الجيش السوري، والتعامل بالنقد الفرنسي في سوريا، ووضع سكة حديد رياق- حلب تحت تصرف الجيش الفرنسي، ومعاقبة العصابات المسؤولة عن حركات المقاومة ضد الفرنسيين"[1].

هذا ما أدى إلى وجود تيارين في سوريا، الأول مثله الاتجاه الشعبي واتجاه أعضاء المؤتمر السوري العام، أما التيار الثاني فقد فضل الحلول السلمية، والذي مثله الملك فيصل وأعضاء الحكومة، وقد استغل الجنرال غورو هذا التناقض، فأصدر أوامره بدخول دمشق، أين دارت معركة حاسمة بين القوات العربية الصغيرة العدد والعدة، بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة وبين جيش منظم ومدرب ومسلح بأحدث الأسلحة المتطورة، وقد استمرت المعركة لمدة ست ساعات متتالية، لتنتهي باستشهاد يوسف العظمة، واحتلال القوات الفرنسية لسوريا في 24 جويلية 1920[2].

وبعد معركة ميسلون وسقوط الحكومة العربية فيها، غادر الملك فيصل سوريا بعد أن وجهت له الحكومة الفرنسية إنذارا بضرورة مغادرتها، وحدد له يوم الثامن والعشرين من جويلية 1920 موعدا أخيرا". وأعلن الفرنسيون بأن سوريا أصبحت فرنسية بقوة السلاح كما تم نقل عدد غير قليل من ضباط الجيش المنحل إلى جزيرة وارد[3]، وإلغاء وزارتي الخارجية والحربية[4].

---

[1]- محمد جميل بيهم، سوريا ولبنان 1918-1922، بيروت، 1968، ص164-165.

[2]- رفعلي العسلي، كفاح سوريا، دمشق، 1937، ص109.

[3]- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص45-46.

[4]- أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، المجلد الثالث، القاهرة، د.ت، ص223.

المبحث الثاني: فرض الانتداب الفرنسي على بلاد الشام.

أقدمت الحكومة الفرنسية على اتباع سياسة انفصالية لتكريس سياسة الانتداب، وذلك لتحطيم الوحدة التي تجلت في الإدارة التي سبق للملك فيصل أن حققها لسوريا من خلال حكومته العربية، فأتبعوا خطة لتجزئة سوريا إلى عدة أقاليم، كانت تلك الخطة تهدف إلى تغذية النزاعات الانفصالية من جهة، والى تحويل سوريا إلى دولة داخلية يفصلها لبنان الكبير عن البحر المتوسط من جهة أخرى[1].

ولتحقيق ذلك أصدر غورو عدداً من المراسيم كان في مقدمتها المرسوم ذي العدد (22) في الثالث من أوت 1920، المتضمن فصل الأقضية الأربعة (بعلبك، البقاع، حاصبيا، وراشيا) عن سوريا وإلحاقها بلبنان، ويطلق عليها اسم دولة لبنان الكبير[2].

اتبعت الحكومة الفرنسية سياسة خاصة تجاه لبنان تمثلت بتشجيع الطائفية، خدمة لأغراضها الاستعمارية وتكريسا لخدمة مصالحها[3]. إذ أصدر الجنرال غورو قرارا يقضي بضم أجزاء من ولاية سوريا ومن ضمنها مدينة بيروت والبقاع وطرابلس وكذلك مدن صور وصيدا، التي عرفت بمتصرفية جبل لبنان، وهدفت الحكومة الفرنسية من هذه العملية، خلق الموازنة بين السكان المسلمين والمسيحيين[4]. وذلك تمهيدا لقيام دولة لبنان الكبير.

---

[1]- سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، دار ابن خلدون، بيروت، د.ت، ص238.

[2]- حسين حمد عبد الله الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان 1941-1958، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1990، ص11-12.

[3]- فلاديمير لوتسكي، الحرب الوطنية التحررية في سوريا 1925-1957، صفحة مشرقة من النضال العربي ضد الإمبريالية الفرنسية، نقله إلى العربية: محمد دياب، راجعه وقدم له: مسعود ضاهر، الفارابي للنشر،1987، ص343.

[4]- مسعود ظاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، دار الفارابي، بيروت، 1974، ص52.

حاول الفرنسيون الاستعانة بالطائفة المارونية. لإقامة دولة لبنان الكبير، ووجدوا استجابة منهم، إذ أرسلوا في 14 أوت 1920 البطريك الحويك ليعرض وجهة نظرهم على عصبة الأمم، والتي لخصت بالنقاط الآتية[1]:

1. الاعتراف باستقلال لبنان داخليا وخارجيا.
2. تعديل الحدود الطبيعية والتاريخية للدولة اللبنانية.
3. مساعدة الفرنسيين لتحقيق هذه ألاماني.

ولتحقيق ذلك، اتبعت فرنسا سياسة تعيين الموارنة في الوظائف الرسمية العليا، وتدعيم مدارسهم، مقابل إهمال المدارس الإسلامية والمسيحية الأخرى، والعمل على دعم الأحزاب الطائفية، ونشر التعليم الفرنسي، إذ فرضت اللغة الفرنسية على المدارس والمحاكم وأصبحت على قدم المساواة مع اللغة العربية[2].

وفي المجال الإداري بادر المفوض السامي على سوريا ولبنان الجنرال غورو إلى إعلان قيام الكيان اللبناني بحدوده الجديدة الموسعة، التي تشمل بلاد البقاع فضلا عن الساحل المحاذي لجبل لبنان[3]. وقد صدر القرار بتوسيع حدود لبنان في الحادي والثلاثين من أوت عام 1920.

وفي اليوم التالي أي الأول من أيلول أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير كيانا مستقلا وتم تعيين ترابو (Trabo) حاكما على لبنان في الأول من أيلول 1920[4].

وهكذا فقد منح سكان جبل لبنان إدارة ذاتية وجعلوا من دولة لبنان الكبير قاعدة متقدمة لنفوذهم في منطقة الشرق والبلاد العربية وأن أهمية قيام دولة لبنان الكبير حسب

---

[1]– زين الدين نور الدين، المصدر السابق، ص152.

[2] منير تقي الدين، ولادة استقلال، دار العلم للملايين، بيروت، 1953، ص23.

[3] زين الدين نور الدين، المصدر السابق، ص152.

[4] بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج1، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، 1960، ص8.

ما جاء بأحد تقارير وزارة الدفاع الفرنسية، "يعد تكريسا لانتصار فرنسا السياسي والعسكري وتأكيدا للهيمنة الفرنسية على سوريا ولبنان"[1].

وكانت السياسة الفرنسية تقتضي بأن تكون (دولة لبنان الكبير) شبه مناصفة بين ثلاث طوائف مسيحية، هي الموارنة، الأرثوذكس[2]، والكاثوليك[3]، وثلاث من الطوائف الإسلامية، هي الشيعة، والسنة، والدروز.

والواقع ان هذا القرار لم يكن قرارا لبنانيا ولا قراراً لطائفة من الطوائف، وإنما جزء من سياسة فرنسية تنطلق من إدراكها بأن الضمانة الوحيدة لترسيخ تواجده في سوريا ولبنان تستند إلى الإبقاء على المتناقضات الطائفية والاجتماعية دائمة التوتر بين السكان، كما رأى الفرنسيون أن دوام انتدابهم يقوم على إضعاف لبنان من داخله، فالدولة الطائفية لا تقود إلى وحدة وطنية[4].

وهكذا فأن سياسة الانتداب الفرنسي كانت قائمة على أساس تكوين توازن جديد في السلطة السياسية في لبنان، يرتكز على الطائفية، ولاسيما ان الطائفة المارونية بوصفها الطائفة الأكثر سكانا في متصرفية جبل لبنان، لم تعد وحدها في دولة لبنان الكبير، فلقد أضيفت لهذا الجبل مع ما أضيف إليه من مناطق جديدة، الطوائف التي تسكنها وأغلبها من المسلمين، وهكذا تصبح الدولة المركزية الجديدة عبر أجهزتها التي أوجدها الفرنسيون، نقطة توازن التجمعات القائمة على الطوائف ويقوم هذا التوازن

---

[1] إبراهيم محسن، المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال فترة الانتداب 1920-1946، مجلة دراسات تاريخية، بغداد، العددان 63-64، جوان 1998، ص190.

[2]- الأرثوذكس: من المجموعات المسيحية التي تأثرت بالقومية العربية إلى حد تأييد الحكومة العربية في دمشق، للتفاصيل ينظر صلاح العقاد، تكوين لبنان الحديث، بيروت، 1978، ص181.

[3]- الكاثوليك: طائفة مسيحية محدودة العدد في لبنان كان موقعها إلى جانب دولة لبنان الكبير وإخضاع البلاد للانتداب الفرنسي، ينظر، المصدر نفسه، ص181-182.

[4]- إبراهيم محسن، المصدر السابق، ص191.

بالغلبة، لقد تحققت رغبة الفرنسيين في إيجاد نظام طائفي في لبنان بدل الوطن المسيحي التي شكلته المتصرفية بحماية دولية[1].

أثار إعلان دولة لبنان الكبير معارضة قوى الحركة الوطنية، مما دفعها إلى الثورة ضد الفرنسيين، وقد تجسد ذلك بعقد المؤتمر السوري جلسته في الخامس من أكتوبر 1920 معلنا فيها احتجاجه على إعلان لبنان الكبير الموسع الحدود على حساب الأراضي السورية، ومنها الأقضية الأربعة (حاصبيا، راشيا، بعلبك، القلعة) وفي مطلع أكتوبر عام 1920، سارت في العاصمة دمشق تظاهرة شعبية كبرى نظمها النادي العربي تأييدا لقرار المؤتمر السوري، فطافت التظاهرة حول القنصليات الأجنبية، وبخاصة القنصليتين الفرنسية والبريطانية، وقدمت لهما احتجاج البلاد السورية على إعلان دولة لبنان الكبير[2].

كما قاومت بعض المجالس البلدية في مدن الساحل السياسة الطائفية والانفصالية التي تسلكها فرنسا في البلاد السورية، فقد عقد المجلس البلدي في بعلبك اجتماعا أكد فيه أن رغبات ومطالب الأكثرية الساحقة في البلاد التي ألحقت بمتصرفية لبنان منذ إعلان لبنان الكبير سنة 1920، هي رفض هذا الانضمام وطلب الاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية[3].

أما مجلس إدارة لبنان[4]، فقد اصدر في العاشر من جويلية عام 1920 قرارا يقضي باستقلال لبنان وإقامة اتحاد اقتصادي مع سوريا، كما قرر إرسال سبعة من

---

[1]– محمد حسين دكروب، السلطة والقرابة والطائفة عند موارنة لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص 72.

[2]– يوسف الحكيم، سوريا والعهد الفيصلي، ص112.

[3]– محيي الدين السفرجلائي، تاريخ الثورة السورية، صفحات خالدة من روائع كفاح العرب، دمشق، 1961، ص345.

[4]– مجلس إدارة لبنان: هو بمثابة مجلس نواب يمثل اللبنانيين، إلغاه العثمانيون في الحرب العالمية الأولى، عندما قاموا بإلغاء امتيازات الجبل السياسية وضموه إلى احدى الولايات، ثم أعاده الفرنسيون بعد احتلالهم لبنان، (ينظر إسكندر الرياشي، لبنان قبل وبعد، بيروت، 1953، ص25).

أعضائه إلى دمشق لمرافقة الوفد السوري[1] الذاهب إلى فرنسا للاشتراك في مؤتمر باريس1919، وذلك للدفاع عن القضية اللبنانية والمطالبة باستقلال لبنان، إلا ان القوات الفرنسية القت القبض على أعضاء الوفد في الثامن عشر منه، وتم نفيهم إلى جزيرة كورسيكا ومن ثم إطلاق سراحهم وإعادتهم إلى لبنان[2].

دفعت هذه التطورات السلطة الفرنسية إلى تركيز دعائم سياستها الانتدابية في المنطقة، إذ اجتمع المجلس العسكري الفرنسي في 09 أوت 1920 في بيروت، وأصدر أحكاما بالإعدام وإسقاط الحقوق المدنية ومصادرة أملاك عدد من القادة وزعماء البلاد بجرم التحريض والاتفاق مع أعداء الحكومة الفرنسية[3]. لذا قامت السلطات الفرنسية بنفي الوطنيين وتقريب العناصر الموالية لهم، مما خلق التناحر والتنافر بين أبناء الشعب السوري، لتمزيق وحدة الشعب وأضعاف الحركة العربية القومية في سوريا[4].

المبحث الثالث: ردود الفعل على الانتداب الفرنسي (الثورة السورية الكبرى)

بعد إعلان الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، انتهجت سلطات الانتداب الفرنسي سياسة السيطرة الكاملة على مرافق الحياة كافة، إذ سيطرت على أهم أجزاء الدوائر المالية والقضاء والتعليم، إذ كان يقوم على رأس هذه المؤسسات مستشارون فرنسيون، أما في أجهزة الحكم المحلية، فكانت السلطة الفرنسية تتمثل في المندوبين الساميين، إذ تعاقب على إدارة البلاد ثلاثة مندوبين: أولهم الجنرال غورو الذي بقي حتى

---

[1] أعضاء الوفد هم: فؤاد عبد الملك، سليمان كنعان، محمد الحاج محسن، محمود جنبلاط، خليل عقلة، سعد الله الحويك، الياس الشويري، (ينظر خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق (1918-1925)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1913م، ص194).

[2]- إسكندر الرياشي، المرجع السابق، ص26.

[3]- ستيفن همسلي لونكريك، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، 1978، ص134.

[4]- جوردن هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون 1945-1958، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، بيروت، 1969، ص39.

شهر أفريل 1923 وحل محله الجنرال ويغاند (Wegabd)[1]. حتى شهر نوفمبر 1924، ثم الجنرال ساريه (Sareai)[2] الذي بقي حتى اندلاع الثورة السورية الكبرى عام 1925[3].

لم يكن اندلاع الثورة السورية الكبرى عام 1925 أمرا طارئا أو مفاجئا بل كان أمرا حتميا لنضوج عواملها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ففي المجال الاقتصادي، حدث تدهور سريع في الاقتصاد السوري بعد أن أخضعت السلطات الفرنسية اقتصاد سوريا إلى الاقتصاد الفرنسي، إذ عملت على سك عملة سورية ولبنانية على وفق قاعدة الفرنك الفرنسي، مما أوقع الاقتصاد السوري في تدهورات اقتصادية نتيجة التقلبات التي تحدث في الفرنك الفرنسي فضلا عن ظهور الشركات الفرنسية الاحتكارية في سوريا ولبنان، التي أسندت إليها الإدارة الاستعمارية، بواسطة أصحاب المشاريع الاستعمارية[4]. وهذا يفسر لنا كيف بقيت فرنسا لمدة طويلة تسير على قاعدة الاستعمار الاقتصادي في سوريا من خلال الشركات الأجنبية[5].

كما ان تقسيم سوريا ولبنان إلى دويلات قد أصاب تجارتهما الداخلية والخارجية بتدهور وركود وأصيب اقتصادهما بالشلل وتحولت الموارد الاقتصادية من السوريين واللبنانيين إلى الفرنسيين وغيرهم الذين تمتعوا بحماية من جانب فرنسا، كما ازداد عدد

---

[1]- الجنرال ويغاند: ولد ويغان في مدينة بروكسل عام 1867، وتخرج من كلية سان ريمو العسكرية عام 1888، تولى منصب رئيس الأركان خلال الحرب العالمية الأولى، منح رتبة جنرال عام 1916، عين مندوبا ساميا لسوريا ولبنان في 19 أفريل 1923 لغاية 5 أكتوبر 1924، (ينظر منير نذير اشرفي، المصدر السابق، ص63)

[2]- الجنرال ساريه: ولد سراي في عام 1856 عين مفوضا ساميا على سوريا ولبنان في 2 جانفي 1925، وقد استدعي إلى باريس وغادر بيروت في 8 أكتوبر من العام نفسه، وفي عهده اندلعت الثورة السورية الكبرى، مما أثبت فشل سياسته، (ينظر محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، مطابع دار الكشاف، ج2، بيروت، 1950، ص30.)

[3]- حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، 1978، ص29-31.

[4]- علي محافظة، السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سوريا ولبنان 1920-1946، مجلة المستقبل العربي، العدد58، السنة 6، بيروت، جانفي، 1983، ص43.

[5]- الجنرال هوتزنجر، الكتاب الذهبي لجيوش الشرق، ترجمة أدور بستان، مطبعة الحياة، بيروت، د.ت، ص121-122.

الموظفين الفرنسيين لتمثيل الدويلات كافة، إذ تجاوز عددهم الخمسمائة موظف، مما أدى إلى زيادة عدد الضرائب على السوريين واللبنانيين، لتسديد الرواتب المالية لهؤلاء الموظفين[1].

أما الزراعة فتعد الشريان الرئيس للاقتصاد السوري فقد أصيبت هي الأخرى بالتدهور من جراء أساليب سلطات الانتداب وفرض الضرائب العالية على الفلاح السوري، فأصبح عاجزا عن تسديد ديونه، مما اضطره إلى الهجرة تاركا أرضه بيد الاستعمار الذي قام بقصف القرى والأرياف بالقنابل، بحجة مطاردة المناوئين لسياسته، مما أدى إلى إتلاف المحاصيل وهدم القرى الآمنة، فضلا عن تسخير الأهالي والفلاحين بإنشاء الطرق وبناء الثكنات العسكرية من دون مقابل، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد في الريف السوري[2].

أما الأسباب الاجتماعية التي قادت إلى قيام الثورة السورية الكبرى فتتمثل بازدياد السخط الشعبي السوري على سياسة الانتداب، بسبب سياسة فرنسا الطائفية التي ادعت أن قيامها بتجزئة سوريا إلى كيانات طائفية يعود إلى أن سوريا عبارة عن مجموعة طوائف وأقليات مذهبية وعرقية مستقلة[3].

بالإضافة إلى ذلك سعت سلطات الانتداب إلى فتح أبواب الهجرة الأجنبية إلى سوريا، وفضلت هؤلاء المهاجرين على أبناء الشعب السوري بإعطائهم الوظائف والمناصب المهمة مما أدى إلى سوء الوضع وانتشار الرشوة وتفشيها بين الموظفين الذين تنقصهم الكفاءة الإدارية[4].

أما عن التعليم فقد حرص الفرنسيون على فرض لغتهم على جميع المدارس السورية، وكانوا يقومون بتدريس التاريخ الفرنسي بالمدارس الابتدائية والثانوية في

---

[1]- محمد جميل بيهم، الانتدابات في العراق وسوريا، مطبعة العرفان، صيدا، بيروت، د.ت، ص118.

[2]- سلامة عبيد، الثورة السورية الكبرى 1925-1927، مطابع دار الغد، بيروت، 1971، ص53؛

[3]- صباح مهدي ويس الدليمي، المصدر السابق، ص50-51.

[4]- المصدر نفسه، ص51.

محاولة لطمس المعالم العربية[1]. كما قاموا بترويج وتعميم اللغة والثقافة الفرنسية أكثر من العناية باللغة والثقافة العربية[2]. وفرضت سلطات الانتداب اللغة الفرنسية على جميع مراحل الدراسة في سورية، وأبدلت المناهج القديمة بمناهج فرنسية جديدة، وأصبح الطالب السوري يعرف تاريخ فرنسا وجغرافيتها أكثر من تاريخ سورية، فضلا عن خنق الحريات ومنع تأسيس الأحزاب ومطاردة الوطنيين ونفيهم إلى أماكن بعيدة[3].

كما اعتمدت سلطات الانتداب على سياسة الانحلال الخلقي وتشجيع بيوت الدعارة، وانتشرت هذه البيوت في المدن الرئيسة، حتى قرب دور العبادة دون مراعاة لمشاعر المسلمين، ومثال على ذلك وضع احد بيوت الدعارة بين أربع جوامع في مدينة حماه[4]، كما شجعوا البغاء بدفع المئات من الفرنسيات وغيرهن إلى المدن السورية، وأصبح في مدينة دمشق لوحدها ما يقارب الإلف عاهرة من شتى الجنسيات[5].

أما الأسباب السياسية التي أدت إلى نشوب الثورة السورية الكبرى، فيمكن أجمالها برفض الشعب العربي السوري الانتداب بجميع أشكاله بصفته نظاما بديلا للاستقلال، خاصة بعد أن كشفت الأكاذيب التي كان الحلفاء يدعون بها أبان الحرب العالمية الأولى، من أن هذه الحرب جاءت لتحرير الشعوب واحترام القوميات ومساعدتها للحصول على استقلالها، وتقرير مصيرها وإقامة العدل والمساواة بينهم، وعلى هذا الأساس وقفت هذه الشعوب إلى جانب الحلفاء وقدمت التضحيات بهدف التخلص من السيطرة العثمانية، إلا ان نيتهم الخبيثة حالت دون ذلك فاستبدلت الحرية للشعوب بالسيطرة عليها[6].

---

[1]- علي محافظة، المرجع السابق، ص44.

[2]- صباح مهدي ويس الدليمي، المرجع السابق، ص52.

[3]- مجيد خدوري، المسألة السورية، مطبعة أم الربيعين، الموصل، 1934، ص137-138.

[4]- سلامه عبيد، المرجع السابق، ص45.

[5]- إحسان هنيدي، المرجع السابق، ص139.

[6]- مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار، ج2، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957، ص84.

وهكذا استعمرت فرنسا سوريا واحتلتها عسكريا إذ كانت تصرفات المندوبين الساميين بين عامي 1920–1925، تتسم بالطابع العسكري، فضلا عن سياسة القسر والإرهاب، كما استخدموا الأحكام العرفية ضد المواطنين وامتلاكهم الصلاحيات التنفيذية والتشريعية كافة، ويمكن تمثيلها بسلطة الحاكم المستبد كانت سببا من الأسباب الرئيسة لاندلاع الثورة[1].

كما كانت دوائر الاستخبارات التي أسستها فرنسا في سورية ولبنان لخدمة أغراضها الاستعمارية من ابغض الدوائر للسوريين واللبنانيين لتدخلها في شؤون البلاد الكبيرة والصغيرة، وكانت تطارد المواطنين في كل مكان[2]، فضلا عن قيام سلطات الانتداب بتشجيع الهجرة الأجنبية إلى سوريا ولبنان، ومنحهم امتيازات وحقوق اكثر من المواطن العربي، واستخدامهم لقمع الحركات الوطنية في البلدين[3].

لم يكن أمام السوريين إزاء هذه السياسة المجحفة أو للتخلص من هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المزرية غير المقاومة وقد جاءت الفرصة عندما قامت مجموعة من زعماء الدروز بمقابلة المندوب السامي سراي في دمشق، وقدموا له شكوى عن الحاكم الجبلي الفرنسي، الأمر الذي دفع الجنرال سراي إلى استدعاء خمسة من الزعماء الدروز بحجة الاستماع إلى مطالبهم، لكنه امر باعتقالهم فور وصولهم، ثم نفيهم، وقد كان اعتقال هؤلاء الزعماء هو الشرارة التي أشعلت نار الثورة في الجبل بزعامة (سلطان باشا الأطرش)[4].

---

[1]– مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار، ص135.

[2]– محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص19.

[3]– نجيب الارمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1954، ص28.

[4]– سلطان باشا الأطرش: ولد عام 1891 في قرية صلمذ، تلقى علومه الأولية على أيدي بعض الأساتذة الخصوصيين، وعندما قامت الثورة العربية بقيادة الشريف حسين كان له دور في الشام وقاد الثورة السورية لمدة 18 شهراً تكبد فيها العدو افدح الخسائر، لقب باشا، (ينظر جورج فارس، المصدر السابق، ص31–32.)

والذي يهمنا في البحث بيان السياسة الفرنسية إزاء الثورة السورية الكبرى. فقد تمثلت تلك السياسة بإعطاء المندوب السامي سراي من دمشق الأوامر لقائد المنطقة العسكرية بقصف مدينة دمشق بالقنابل وذلك في الساعة الثانية عشر من يوم الثامن عشر من أكتوبر 1925 مستهدفا الأحياء الجنوبية التي كان يتحشد بها الثوار ولمدة ثلاثة أيام، إذ أصبحت جميع المنطقة الواقعة حول سوق الحميدية وسوق مدحت باشا خرابا[1].

حيث أن القائد الفرنسي غاملان[2] حاول تبرير عملية تدمير دمشق بأن الثوار سيطروا على مواقع مهمة في دمشق، وانتشروا في الأحياء السكنية فيها، وأن الدبابات والمصفحات كانت عاجزة عن السيطرة على الموقف، فكان الحل السريع والحاسم خوفا من استيلاء الثوار على معظم أنحاء دمشق هو تدميرها[3].

لقد استخدم الفرنسيون العنف والشدة في قمع الثورة السورية حيث وصفتها صحيفة اليس بوللو الفرنسية (Alice Pollo) التي كانت شاهد عيان على ذلك العمل الوحشي بقولها "من المؤكد ان دمشق تظهر من قمم الجبال وكأنها كومة حطب مشتعلة... وأن دمشق وغوطتها الجميلة أحرقتا كما لوكنا في عصور الحديد وعصور الظلام، أية سلطة مشؤومة تلك التي تقوم على مر القرون بتكرار الأفعال نفسها في ألاماكن نفسها"[4].

ولم يقف الأمر عند ذلك، بل أقدمت الحكومة الفرنسية على فرض غرامات على أهالي دمشق، وذلك يتضح من اجتماع الجنرال سوليه (Sole) قائد القوات الفرنسية مع

---

[1]- إحسان هنيدي، المصدر السابق، ص142-143.

[2]- غاملان: قائد عسكري فرنسي (1872-1958) كان رئيس الأركان العامة من 1931-1935، والمفتش العام 1935-1937، ونائب رئيس مجلس الحرب الأعلى من 1935-1940، وعين قائدا عاما لقوات الحلفاء في سبتمبر عام 1935، وفي عام 1940 أصبح مفتشا عاما للقوات المسلحة الفرنسية، اعتقله الألمان بعد اندحار فرنسا في الحرب العالمية الثانية في سوريا، ينظر روجز باركنسن، ج1، المرجع السابق، ص257.

[3]- صباح مهدي ويس الدليمي، المصدر السابق، ص118.

[4]- اليس بوللو (مذكرات فتاة فرنسية) دمشق تحت القنابل، ترجمة إحسان هنيدي، مطابع الاعتدال، دمشق، 1967، ص231.

وجهاء دمشق، وإجبارهم على دفع (300000) جنيه إسترليني مع (3000) بندقية غرامة[1].

كان لكارثة دمشق صدى عظيم في فرنسا، إذ أدت هذه الكارثة إلى انقسام الرأي السياسي فيها، ودارت مناقشات حادة في مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين بشأن القضية السورية، وانتقد 120 نائبا السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان، وطالبوا باستدعاء الجنرال سراي وحملوه مسؤولية حوادث الثورة السورية[2].

وأمام هذه الضغوط فقد اضطرت الحكومة الفرنسية إلى استدعاء الجنرال سراي وتعيين آخر بدله هو الجنرال هنري دي جوفنيل (Henridi- Jovenel)[3]. مفوضا ساميا في سوريا ولبنان وذلك في 02 ديسمبر عام 1925. وجرت مفاوضات بينه وبين أعضاء الحركة الوطنية السورية، وكانت أهم المقترحات التي تقدم بها الوفد السوري هي:

1. انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد.
2. عقد معاهدة بين سورية وفرنسا لتحديد العلاقة بينهم، ولتحفظ لسورية استقلالها.
3. البت في الوحدة السورية.
4. قيام حكومة وطنية بطريقة الانتخاب.
5. العفو عن جميع المحكومين وإلغاء الأحكام العرفية[4].

لقد أدرك الثوار أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود مع الفرنسيين لذا قاموا بالتظاهرات التي عمت أنحاء دمشق، فقامت السلطات الفرنسية بتجهيز حملة بقيادة

---

[1]- اليس بوللو، المرجع السابق، ص232.

[2]- صباح مهدي ويس الدليمي، المرجع السابق، ص119.

[3]- هنري دي جوفنيل: عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، واحد ممثلي فرنسا لدى عصبة الأمم، وهو من الخطباء البارعين، ومن كبار الكتاب السياسيين، وصل إلى بيروت في 02 ديسمبر 1925، وبما أن وزارة بونكاريه لم توافق على دعوته للاتفاق مع السوريين فقد غادر بيروت في 28 نوفمبر 1926، وقدم استقالته، (ينظر منير اشرفي، المصدر السابق، ص76-79.)

[4]- إحسان هنيدي، الم المرجع صدر السابق، ص125-126.

المسيو بيجان (Pagan) في فيفري 1926 لإخراج الثوار من دمشق، وبعد قتل وسلب ونهب وانتهاك الحرمات وحرق المساجد تمكنوا من إخراج الثوار من دمشق[1].

وقد أذاع المندوب السامي جوفنيل بيانا شديد اللهجة جاء فيه "الحرب لمن يريد الحرب والسلم لمن يرد السلم" وعين الجنرال آمريا في 22 أفريل 1926 حاكما على جبل الدروز، وأمره بالهجوم على منطقة السويداء وتمكن من احتلالها[2].

حاول جوفنيل إعداد مسودة معاهدة لتنظيم العلاقة بين سوريا وفرنسا تحل محل الانتداب ولمدة ثلاثين عاما، وقد حمل المسودة من بيروت إلى باريس في 28 أفريل 1926، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت تلك المسودة، فيما أدى إلى استقالة جوفنيل من منصبه في 27 ماي 1926[3].

وفي الثالث من سبتمبر من العام نفسه، عينت الحكومة الفرنسية نائب مدير الشؤون الأفريقية والأسيوية في وزارة الخارجية المسيو هنري بونسو (Ponsou) مندوباً ساميا في سوريا ولبنان وفي 17 أكتوبر من العام نفسه وصل إلى بيروت[4].

حاول الوطنيون عرض مطالبهم على المفوض السامي الجديد وهي المطالب نفسها الآنفة الذكر، وبعد أن عرضها على حكومته في باريس في 26 جويلية 1927، وعودته منها إلى دمشق، أصدر بيانا أوضح فيه السياسة المزمع تطبيقها في سوريا ولبنان، مؤكدا تمسك بلاده بواجبها الانتدابي في البلدين[5].

هذا البيان دفع بالوطنيين إلى عقد مؤتمر لهم ببيروت خلال المدة 23-25 أكتوبر1927 برئاسة هاشم الأتاسي، وأصدر المؤتمر بيانا انتقدوا فيه بيان المفوض

---

[1]- حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، ص31.

[2]- موسى كاظم التونسي، المصدر السابق، ص 149.

[3]- المصدر نفسه، ص150.

[4]- حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، ص32.

[5]- نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص71.

السامي الفرنسي، لكونه يعبر عن سياسة تتناقض مع آمال الجماهير في الحرية والاستقلال[1].

وكانت القيادة العسكرية الفرنسية قد وضعت خططاً عسكرية للقضاء على معاقل الثوار في دمشق وجبل الدروز وحوران وغيرها من المناطق الجبلية التي تقع في الجهة الشمالية الغربية من جبل الدروز، وبعد معارك ضارية تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة الكاملة على مناطق الثوار[2].

وأصدرت الحكومة الفرنسية أحكاما بالإعدام على قادة الثورة ومنهم سلطان باشا الأطرش وعبد الرحمن الشهبندر وجميل مردم وشكري القوتلي وغيرهم، غير أن فرارهم إلى شرق الأردن بعد نهاية الثورة جعلهم بعيدين عن ملاحقة الفرنسيين[3].

وأخيرا يمكننا القول أنه على الرغم من فشل الثورة السورية الكبرى إلا أنها مثلت تحدياً شعبياً مسلحاً بوجه التسلط الأجنبي المتمثل بالانتداب الفرنسي، كما شكلت بوابة واسعة لمعارك المستقبل في عموم المشرق العربي، فضلا عن أنها أعطت درسا للفرنسيين بأنه لا يمكن حكم وإدارة سوريا ولبنان بقوة السلاح، لأن العنف سيواجه بالقوة والعنف أيضا.

---

[1]- أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، المجلد الثالث، ص 527.

[2]- صباح مهدي ويس الدليمي، المصدر السابق، ص 122-140

[3]- إحسان هنيدي، المصدر السابق، ص 136-137.

الفصل الثاني:

سياسة التجزئة الفرنسية في بلاد الشام

المبحث الأول: التقسيمات الإدارية في ظل السياسة الفرنسية

إنّ موضوع التقّسيم الإداري لسورية، لم يكن بعيداً عن المخططات الاستعمارية للإدارة العسكرية الفرنسية، فقد ظهر ذلك واضحاً من خلال البرقية السّرية التفصيلية التي بعثها الرئيس الفرنسي الكسندر ميليراند إلى المفوض السامي غورو، والمؤرخة في السادس من أوت عام 1920، والمعنونة "بمخطط لتنظيم الانتداب الفرنسي في سورية"، أوضح فيها دوافع فرنسا في إنهاء الحكم الفيصلي في دمشق[1].

- دولة لبنان الكبير :

كانت لبنان محط آمال الفرنسيين في توطيد نفوذها على البلاد السورية جميعها [(2)]، لذلك بدأت الإدارة الفرنسية بتنفيذ سياستها الاستعمارية تجاه لبنان وفصله عن سوريا، من خلال ما أوضحه الرئيس الفرنسي ميليراند بقوله: "**عملنا يجب ان يقوم على فرنسة لبنان بأقصى ما يمكن، وهناك شرط أساس لنجاح المشروع هو تكوين لبنان الكبير بعد ضم البقاع إليه، اي السّهل الضروري لحياة الجبل وجبل عكار، ويقصد به شمالي السلسلة الجبلية حيث اكثر سكانها من المسيحيين**"[3].

أعلنت الإدارة الفرنسية عن طريق مفوضها الجنرال غورو في الثامن من أوت عام 1920، عن ضم (بعلبك، والبقاع، حاصبيا، راشيا) إلى حدود لبنان الكبير، استرضاءً للموالين لإدارتها، ولا سيما الموارنة[4] تحت ذريعة تحقيق أمانيهم[5].

وهذا ما صرح به الرئيس الفرنسي ميليراند في السادس من أوت 1920 بشكل اكثر وضوحاً بقوله: "**ان لبنان قد ابدى بكل الوسائل رغبته الشديدة في الاستقلال الكامل**

---

[1]- وجيه كوثراني، بلاد الشام، السكان والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1980، ص217.

[2]- مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 101.

[3]- وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، مجلد 47، السلسلة (E) 313، جريدة "السفير"، بيروت، العدد (3413)، 1983.

[4]- الموارنة : طائفة مسيحية كاثوليكية تؤلف أعضاؤها اكبر مجموعة مسيحية في لبنان من حيث العدد. وتعود في أصلها إلى القديس مارون. ومنه اشتق اسمها.(ينظر: سعد محسن عبد العبيدي، المصدر السابق، ص2).

[5]- يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص42.

تحت إدارة الانتداب الفرنسي، أنه لا يريد ان ينضم إلى البلاد السورية، لأنه يعد نفسه أكثر ثقافة من جهة، ولأنه من جهة أخرى يخشى الأكثرية الإسلامية القائمة في البلاد"[1].

أرادت الإدارة الفرنسية أن تكون دولة لبنان الكبير مناصفة بين ثلاث طوائف مسيحية هي الموارنة، والارثوذكس[2] والكاثوليك[3] وثلاث من الطوائف الإسلامية وهي الشيعة والسنة والدروز[4]، وقد عمد الفرنسيون إلى إضفاء صفة الشرعية على مشروعهم، وذلك عندما دعا المفوض السامي الجنرال غورو بعض السياسيين والأعيان ومندوبين عن كل من الطائفتين المسلمة والمسيحية إلى احتفال يقام في قصر الصنوبر في بيروت، وكان حضورهم بمثابة الإشارة عن موافقة الجميع على مشروع انفصال لبنان عن سوريا[5]، لذا فإن المصالح الفرنسية جعلت مشروعها الإداري تجاه دولة لبنان الكبير قاعدة متقدمة لنفوذها في كل المنطقة العربية[6].

لقد وجد دعاة الانفصال عن سورية وإعلان دولة لبنان في الجيش الفرنسي المرابط في سورية ولبنان حليفاً أساسيا، وتلاقت أهدافهم مع أطماع الفرنسيين في بسط هيمنتهم على سورية بكاملها. فالفرنسيون كانوا وحدهم يعرفون ما يريدون، فهم يريدون لبنان كبيراً لا صغيراً، لأنهم يريدونه لأنفسهم، مهما تطورت أحواله وتعددت وتلونت مطالبه وآماله، فهو منذ البدء لم يزل مطمح أنظار الفرنسيين، في سياستهم الخارجية ليعززوا به

---

[1]– وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، مجلد 125، السلسلة (E) 313، جريدة " السفير"، العدد (3413)، بيروت، 1983.

[2] الأرثوذكس: هم يؤلفون الطائفة المسيحية الكبرى الثالثة إلى جانب الكاثوليك والبروتستانت وينتشرون في أوروبا الشرقية ولاسيما روسيا والشرق الأوسط. ولم تكن تلك الطائفة متحمسة لفكرة لبنان الكبير . ينظر : رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان 1920–1946، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص44 .

[3]– الكاثوليك : طائفة مسيحية محدودة العدد في لبنان . كانت مؤيدة لفكرة لبنان الكبير، وإخضاع البلاد لإدارة الانتداب الفرنسي. (ينظر: المصدر نفسه، ص45) .

[4]– المصدر نفسه، ص44 .

[5]– حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر 1913– 1943 من جمعية بيروت الإصلاحية إلى الميثاق الوطني اللبناني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985، ص102.

[6]– إبراهيم محسن، المصدر السابق، ص188.

مركزهم البحري في المنطقة[1]. وحتى دعاة الاستقلال اللبناني، الذين غرتهم كثرة الأقوال عن المعونة والمساعدة التي ستقدمها لهم الإدارة الفرنسية[2].

اصدر المفوض السامي غورو قراراً برقم (320) في 31 أوت 1920، تضمن في مادته الأولى ما نصه: "**أن مقاطعة ولاية بيروت الإدارية مع ما يرتبط بها من الدوائر الإدارية المحلية أصبحت ملغاة**"، وابتداءً من التاريخ المذكور أصبحت بيروت تابعة لجبل لبنان بعد ان كان الأخير تابعاً لها[3]، كما اصدر قراراً آخر حدد بمقتضاه حدود دولة لبنان الكبير على النحو الآتي:- ينشأ تحت اسم لبنان الكبير دولة تحتوي على:-

أولاً: مقاطعة لبنان الإدارية الحالية.

ثانياً: أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا، كما جاء في القرار المرقم (229)، الصادر في الثالث من آوت عام 1920.

ثالثاً: تتكون ولاية بيروت من الوحدات الإدارية الآتية:-

أ- سنجق [لواء] صيدا، عدا الجزء الذي منح لفلسطين بموجب الاتفاقات الدولية.

ب-سنجق بيروت.

ج-قسم من سنجق طرابلس يشمل قضاء عكار حتى جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس مع مديريتي الضنية والمنية وجزءاً من قضاء حصن الأكراد الواقع جنوب حدود لبنان الكبير[4].

آثار إعلان دولة لبنان الكبير، ردود أفعال كثيرة وانقسامات واضحة، فقد احتجت حكومة دمشق رسمياً على قرار الإعلان الذي تضمن فصل الأقضية الأربعة التابعة لها

---

[1]- أمين الريحاني، فيصل الأول، بيروت، 1934، ص9.

[2]- وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية، ص 348.

[3]- عبده عويدات، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، بيروت، ط1، 1961، ص451.

[4]- يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص42

وإلحاقها بلبنان(1)، في حين عدّته الإدارة الفرنسية انتصاراً لها وتأكيداً لسيطرتها على البلاد السورية، وأكد أحد تقارير وزارة الحربية الفرنسية ان دولة لبنان الكبير منذ نشأتها رضخت للنفوذ الفرنسي، واضحت ملجاً، حيث وجد المسيحيون أنفسهم الأغلبية الساحقة. أما بالنسبة للمسلمين فقد أضحى حاجزاً بينهم وبين العالم العربي الذي تشدهم إليه روابط الدم والقربى والدين، إذ أصبح هؤلاء أمام طريق مسدود[2]. ومن جهة أخرى، إن إعلان دولة لبنان الكبير لم يكن موضع ترحيب من جميع اللبنانيين، فقد انقسموا بأنفسهم إلى مجموعتين، الأولى رحبت به وبالإدارة الفرنسية لأنها وجدت فيه ضماناً لحمايتها واستمراراً لنفوذها، وهؤلاء هم المسيحيون بعامة، والمارونيون بخاصة، في حين كانت المجموعة الثانية تنادي بإقامة دولة سورية الموحدة بحدودها الطبيعية وتحت الإدارة الفرنسية[3].

- دولة دمشق :

تمكن الجيش العربي من دخول مدينة دمشق 1918/10/01، وتولى الأمير فيصل بن الحسين حكمها بمعاونة البريطانيين، وشكل فيها حكومة ذات صبغة عسكرية في 1918/10/05، وعندما وافق المؤتمر السوري العام على قرار المناداة بالأمير فيصل ملكاً على تلك البلاد، أعلنت بريطانيا وفرنسا عدم موافقتهما على النتائج الختامية لأعمال المؤتمر، لا سيما فيما يتعلق بقرار التتويج، لذلك طلبت الحكومة الفرنسية من حكومة فيصل بالسماح لها بدخول الأراضي السورية، الأمر الذي لم يوافق عليه السوريون، مما دفع القوات الفرنسية إلى دخولها عنوة في 24 جويلية عام 1920 بعد معركة ميسلون[4].

وعندما بدأت الإدارة الفرنسية تصريف شؤون البلاد، أصدرت قراراً في شهر تشرين الثاني عام 1920، حددت فيه حدود دولة دمشق، وعلى الوجه الآتي:-

---

(1) نصوح بابيل، صحافة وسياسة (سورية في القرن العشرين)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987، ص22.

2- إبراهيم محسن، المصدر السابق، ص188.

3- وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، جريدة " السفير"، العدد (3409)، 1983.

4- محمد كرد علي، دمشق مدينة السحر والشعر، مطبعة المعارف، مصر، د . ت، ، ص47.

أولاً: دمشق وأقضيتها السابقة[1] ما عدا الأقضية الأربعة (بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا) التي تم إلحاقها بدولة لبنان الكبير.

ثانيا: ألوية حماه وحمص وحوران، باستثناء قضاء مصياف، الذي فصل عن حماه وتم الحاقه بأراضي العلويين، وقضاء عجلون الذي بدوره فصل عن حوران وتم الحاقه أيضا بمنطقة شرقي الأردن[2].

كان أول عمل قام به الفرنسيون، بعد احتلالهم لمدينة دمشق، حل الجيش الوطني وعدّ أسلحته وذخائره وكل ما يتعلق به غنائم حربية. وفي غضون ذلك قام الثوار بقتل علاء الدين الدروبي رئيس الوزارة السورية (26 جوان- 21 آوت 1920)، والتي تمت الإشارة إليه سابقاً، فكلفت الإدارة الفرنسية في دمشق في 1920/09/06 جميل الالشي بتأليف الوزارة الجديدة، وأصبح الحاكم الفعلي في المدينة المندوب السامي الفرنسي الذي تعود إليه كل الأمور، ومنها تعين رئيس الوزراء والوزراء، وكذلك عزلهم، وباسمه كانت تصدر التشريعات، فضلاً عن إصداره بلاغاً الغى بموجبه القوانين والأنظمة والمراسيم التي أصدرها الملك فيصل، كما انه من جهة أخرى أبلغ رئيس الوزراء جميل الالشي بأسماء العسكريين والمدنيين الفرنسيين الذين عهد اليهم مهمة الإشراف على شؤون الدولة، على ان لا يصدر أمرآ دون موافقة المندوب السامي[3].

استمرت الحكومة القائمة تحمل اسم الحكومة السورية لغاية الثلاثين من نوفمبر عام 1920، إذ أنهت الإدارة الفرنسية عملها، وأسندت رئاسة الحكومة إلى حقي العظم الذي باشر عمله منذ الأول من كانون الأول من العام نفسه[4].

---

[1]- ويقصد بها الأقضية التي كانت ضمن لواء دمشق في العهد العثماني، وهي مدينة دمشق مع نواحي المرج والغوطه وجبل قلمون ووادي برده ووادي العجم. (ينظر: عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص73.)

[2]- يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص52.

[3]- نصوح بابيل، المصدر السابق، ص22.

[4]- أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مج3، ص226.

وكان من جملة التنظيمات الإدارية التي أقرتها حكومة دولة دمشق، تحت إشراف الإدارة الفرنسية، هي ترتيب المناصب الإدارية لرجال الحكم في المدينة. كما وافق المفوض السامي غورو على تحديد الأعياد والمناسبات الدينية التي تحتفل بها حكومة دمشق وتتعطل فيها أعمال دوائرها، بعد ان أقرتها الحكومة المدنية في دمشق.

شكل التنظيم الإداري الجديد لدولة دمشق ضربة كبيرة لسكانها، حيث أنها لم تفقد مكانتها على الرغم من تغير العهود، حيث أصبحت مجرد عاصمة لولاية كان لها وضع مميز بين باقي الولايات الأخرى، في حين أنها الآن أصبحت عاصمة لدولة صغيرة لا تضم حتى ما كانت تضمه ولاية دمشق القديمة، وفي الوقت نفسه باتت تخشى ان تنجح الدسائس التي كانت تحاك بتدبير من الإدارة الفرنسية لجعل مدينة حلب مركز للحكومة السورية[1].

- بلاد العلويين:

كانت تسمى في العهد العثماني بلواء اللاذقية التابع لولاية بيروت، وألحق به ثلاثة أقضية هي جبله والمرقب وصيهون[2]، وعندما بدأ الحلفاء مفاوضاتهم السرية حول اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية بموجب اتفاقية سايكس بيكو 16 ماي 1916 أصبحت منطقة اللاذقية ضمن المنطقة المخصصة للفرنسيين، وبناءً على ذلك غادر آخر الموظفين العثمانيين مدينة اللاذقية في 09 أكتوبر عام 1918، وعلى أثرها أجتمع بعض وجهاء المدينة في دار الحكومة وألفوا حكومة مؤقتة أعلنت تبعيتها للحكومة العربية التي يرأسها الأمير فيصل، إلاّ أن الحلفاء سرعان ما أصدروا التعليمات الخاصة حول أدارة مناطق الدولة العثمانية، والتي عهد بموجبها إلى فرنسا بإدارة المنطقة الزرقاء التي تمت الإشارة إليها في أعلاه، وهي تضم بصورة خاصة منطقة اللاذقية[3].

---

[1]- حكمت عليّ إسماعيل، المصدر السابق، ص153.

[2]- عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص341

[3]- جبرائيل سعادة، محافظة اللاذقية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، د.ت، ص32 .

أصدرت الإدارة الفرنسية قراراً برقم (319) في الحادي والثلاثين من أوت 1920، عن طريق مفوضها السامي غورو، أعلنت فيه انفصال مقاطعة العلويين عن دمشق، وإنشاء دائرة إدارية فيها ابتداءً من الأول من سبتمبر 1920،[1] وبموجب ذلك القرار أنشأ الفرنسيون مقاطعة بلاد العلويين عاصمتها اللاذقية[2]. ونصت المادة الأولى من ذلك القرار على المناطق التي تشكلت منها مقاطعة العلويين وهي:

أولا: سنجق اللاذقية الحالي ماعدا قضاء جسر الشغور ومديريات بوجاك وباهر (قضاء اللاذقية) ومديرية الكنيسة (قضاء صيهون).

ثانيا: سنجق طرابلس ما عدا البقاع التي الحقت بلبنان الكبير بموجب القرار المرقم (318) والصادر في شهر أوت عام 1920 .

ثالثاً: قضاء مصياف (عمرانية) الذي الحق بسنجق اللاذقية بموجب القرار المرقم (317) في أوت عام 1920.[3]

في حين حددت المادة الثانية من قرار إعلان بلاد العلويين، حدودها الإدارية بالشكل الآتي: تمثل مديريات بوجاك وباهر وكنيسة الجنوبية والشرقية ولغاية قضاء حصن الأكراد الشرقي، حدود البلاد الشمالية والشرقية، أما جنوبها فتكون حدود لبنان الكبير الشمالية والشمالية الشرقية في حين مثل البحر المتوسط حدودها الغربية[4].

لاشك في أن الحكم المباشر لبلاد العلويين من قبل الإدارة الفرنسية، والذي تمثل بسيطرة الموظفين الفرنسيين على المناصب المهمة لأنظمة الحكم والإدارة فيها، قد يكون عائداً إلى أسباب عدّة لعل أهمها ما أشار إليه المفوض السامي غورو في أحدى خطاباته في الحادي عشر من ديسمبر عام 1920[5] يتضح مما تقدم أن الجنرال غورو كان يقصد

---

[1]– حسن الحكيم، الوثائق التاريخية، ص 254

[2]– أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مج3، ص 226

[3]– ذوقان قرقوظ، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، ص 152 .

[4]– حسن الحكيم، الوثائق التاريخية، ص255

[5]– حكمت علي إسماعيل، المصدر السابق، ص 157

في ذلك الثورة التي كان يقودها الشيخ صالح العلي منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين الساحل السوري .

أقلقت تلك الأحداث القوات الفرنسية في الشرق، وكبدتها خسائر بشرية ومادية كبيرة من جهة، وقوى عناصر المعارضة في داخل فرنسا من جهة أخرى، إذ كان لطبيعة المنطقة الجبلية ومدى الشراسة التي أبداها العلويين في مقاتلة الفرنسيين. فضلاً عن الإمدادات التي وصلت إلى الثوار دور كبير في أطالة عمر تلك الأحداث واستمرارها[1].

- دولة جبل الدروز :

قبل الحرب العالمية الأولى كان جبل الدّروز (Druzes)[2] تابعاً للدولة العثمانية، غير أن نفوذ العثمانيين فيه لم يكن كبيراً نظراً لانتشار الإقطاع في المنطقة من جهة، وعدم قدرة الولاة العثمانيين على مقاومة سطوة زعماء الدّروز من جهة أخرى. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى أنقسم هؤلاء إلى فئتين، الأولى كانت برئاسة الأمير سليم باشا الأطرش[3]، الذي وقف إلى جانب العثمانيين، في حين انضمت الأخرى إلى الشريف حسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى عام 1916 وكانت برئاسة سلطان باشا الأطرش، إلا أن الطرفين ساهما مع الوطنيين في الحكومة العربية التي أسسها الملك فيصل في الشام وأعلنوا مقاومتهم للفرنسيين[4].

---

[1]- ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، ص145

[2]- الدروز: هم طائفة دينية من سكان سورية ولبنان يدعون أنفسهم الموحدين، وهم في الأصل كانوا فرقة إسلامية إسماعيلية، حافظوا على عاداتهم وعقائدهم ويختلف مذهبهم من الناحية الفقهية عن باقي المذاهب الإسلامية في أمور متعددة، وفي القرن التاسع عشر وقعت بينهم وبين الموارنة في لبنان فتن طائفية مهدت الطريق للتدخل الأوروبي، ولاسيما الفرنسي الذي روج صفة الدروز للجبل، ترسيخاً للطائفية نظراً لكثرة سكانه من الدروز في حين كان أسمه الأصلي حتى الاحتلال جبل حوران. (ينظر: سرمد عكيدي فتحي العاني، دور الدروز السياسي في سورية 1920-1946، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد، 2008)

[3]- سليم الأطرش : أول حاكم وطني درزي عين على جبل الدروز، وأستمر في منصبه هذا حتى وفاته في منتصف سبتمبر 1923، وقد ترك مماته مشكلة كبيرة في تاريخ جبل الدروز بين زعمائهم حول أشغال منصب حاكمية الجبل (ينظر: مجيد خدوري، المصدر السابق، ص109)

[4]- المصدر نفسه، ص109

تمتد حدود منطقة الدروز بين محافظة حوران شمالاً وغرباً وشرقي الأردن جنوباً والبادية شرقاً، وكان معظم سكانه من الدروز الذي يشكلون حوالي سبعون ألف شخص في بدء الإدارة الفرنسية الانتدابية، فضلاً عن أقلية مسيحية، وبعض العشائر البدوية التي تدين بالإسلام[1].

أما إداريا فكان مقسماً إلى قضائيين هما السويداء وصلخد المرتبطين إدارياً بمحافظة حوران، أحد الألوية التي كانت في العهد العثماني مرتبطة بسورية (دمشق) [2]، ثُمّ أصبح في العهد الفيصلي لواءاً مستقلاً مرتبطا كغيره من الألوية بالحكومة السورية مباشرة .

عينت الإدارة الفرنسية في جويلية 1923 الكابتن كاربيه (Carbillet)[3] مستشاراً جديداً لحاكم الجبل سليم الأطرش خلفاً للكابتن ترانكا الذي استقال من منصبه على أثر عودة الأول إلى الجبل.[4] إلاّ أن الأخير لم يدم طويلاً بعد عودته، فسرعان ما توفي في منتصف سبتمبر 1923[5] وبوفاته خلقت مشكلة جديدة حول حاكمية الجبل بين زعماء جبل الدروز من جهة، والكابتن الجديد (كاربيه) الذي أراد أن يكون هو نفسه الحاكم من جهة أخرى.

عمل المستشار الجديد على أن ينتخبه المجلس الوطني المؤلف من أثنى عشر عضواً، حاكماً بالوكالة لمدة ثلاثة أشهر ريثما يتم الاتفاق على اختيار حاكم وطني[6] إلا أنه أنه بقى يدير منصب الحاكم للجبل وكالة حتى أعيد انتخاب المجلس المذكور في أوائل

---

[1]– يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص61

[2]– عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص77

[3]– كاربيه: كان رجل عنيد شديد المرأس والوطأة إلى حد الجنون، لقب نفسه بإمبراطور الجبل فيما بعد (ينظر: مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 112–113)

[4]– كريم خليل ثابت، الدروز والثورة السورية وسيرة سلطان الأطرش، د.م، د.ت، ص89–90)

[5]– المصدر نفسه، ص90 .

[6]– حنا أبي راشد، المصدر السابق، ص158

أكتوبر 1924[1] وبتلك الطريقة أستطاع الحاكم الفرنسي كاربيه الوصول إلى منصب حاكمية جبل الدروز، بعد أتباعه وسائل شتى منها أسلوب الخدعة مع زعماء الدروز، والوعود الكاذبة التي كان يعدهم بها، لذا فان سياسة الترغيب والترهيب التي أستخدمها نجحت في بادى الأمر، إلا أنها في النهاية اصطدمت بطريق مسدود مهدت إلى اندلاع الثورة السورية الكبرى ضد الإدارة الفرنسية.

- لواء الاسكندرونة:

على الرغم من منح هذا اللواء الإدارة الذاتية، إلا انه بقى من الناحية الاسمية يشكل جزءاً تابعاً لولاية حلب، وقد استمرت تلك التابعية قائمة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918[(2)]، حيث عُدّ جزءاً من المنطقة الغربية للبلاد السورية، التي أوكلت إدارتها إلى الفرنسيين. وبعد إن استكمل الفرنسيون احتلالهم لتلك المنطقة، بدؤوا بتنظيم الحكم والإدارة فيها، وأصبح اللواء بأقضيته الأربعة (اسكندرون – إنطاكية – حارم – بيلان) يسمى بـــ (سنجق الاسكندرونه المستقل)، وصدرت إليه تعليمات المفوض السامي غورو الخاصة بتنظيم إدارة المنطقة الغربية التي من ضمنها السنجق المذكور[3].

بعد أنْ احتل الفرنسيون البلاد السورية عملوا على إلغاء المنطقة الغربية في الحادي والثلاثين من آوت عام 1920، والحق سنجق الاسكندرونه بموجب مشروع التقسيم والتجزئة الذي أقرته الإدارة الفرنسية، بدولة حلب بموجب القرار المرقم (330) مع بقائه على استقلاله الإداري[4].

---

[1]- مجيد خدوري، المصدر السابق، ص110

[(2)] يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص47 .

[3]- لم يكن تعبير سنجق الاسكندرونه موجوداً إبان الحكم العثماني، وإنما كان هناك أقضية ملحقة بولاية حلـــب، إلا أن المفوض السامي الفرنسي غورو، هو الذي أوجد هذا التعبير إبان تنظيمه إدارة المنطقة الغربية . ينظر : وليد المعلـــم، المصدر السابق، ص301

[4]- المصدر نفسه، ص302

كان عمل الإدارة الفرنسية في إعطاء اللواء استقلاله يعود لأمرين، احدهما النزول عند رغبة العنصر التركي الذي يشكل أقلية في اللواء من جهة، والأخر أرادت إن تجعل منه موضوع حوار وتفاهم مع تركيا حول ما كانت تطمح إليه فرنسا بشأن ضمان انتدابها على كيليكيا المجاورة للاسكندرونه[1].

أصدرت الإدارة الفرنسية بعد إعلان الدستور السوري عام 1930 قراراً برقم (3112) والمؤرخ في الرابع عشر من ماي 1930 حددت بموجبه النظام الأساسي للواء الاسكندرونه من الناحية الإدارية والمالية، مع بقاء تبعيته لسورية[2]. وعلى الرغم من كل الإجراءات التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في الاسكندرونه، إلا إن أهالي هذا اللواء لم يقفوا مكتوفي الأيدي، فقد كان شأن هذا اللواء شأن المناطق السورية الأخرى، التي كانت فيها المقاومة ضد الفرنسيين تظهر من خلال الصدام المسلح، فما تخمد واحدة حتى تندلع الأخرى[3]. فقد اندلعت في ماي عام 1919 حركة مسلحة في الاسكندرونه قادها صبحي بركات ضد القوات الفرنسية التي كانت تعسكر في اللواء نهاية الحرب العالمية الأولى، بعد إن استطاع بركات إن يجمع حولة عدداً من السكان العرب في اللواء، الذين اصطدموا مع الفرنسيين في معركة الحقت بالقوات الفرنسية خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، وقد شملت تلك الحركة مناطق إنطاكية وقرقخان والحمامات والعمق وباب الهوا[4]، ثم امتدت إلى نواح أخرى بحيث أصبحت تشكل حجر الزاوية لثورة صالح العلي، وإبراهيم هنانو[5]، إلا إن الإدارة الفرنسية كعادتها، عندما تفقد السيطرة والتوازن في المعارك .

---

[1]– يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص48

[2]– النشرة الرسمية لدولة سورية، العدد(3)، 15 فيفري، 1932؛ حسن الحكيم، الوثائق التاريخية، ص288–290

[3]– منير الريس، المصدر السابق، ص138

[4]– عبد اللطيف اليونس، المصدر السابق، ص56

[5]– منير الريس، المصدر السابق، ص108

تلجأ إلى الوساطة لكي تتيح لها فرصة إعادة تنظيم قواتها من جديد، لذا سعت تلك المرة إلى توسط عميلٍ كان صديقاً حميماً لصبحي بركات، الذي هو الأخر بدوره قبل الوساطة وجاء معه متخفياً إلى حلب، حيث اجتمع بالمندوب الفرنسي في أواخر عام 1920، وعقد معه اتفاقية خاصة أنهى بموجبها حركة الاسكندرونه وألقى السلاح، الأمر الذي أدى بالثوار فيما بعد إلى تدمير قرية هذا العميل الذي كان ينتقل هو وإتباعه مع القوات الفرنسية لمحاربة الثوار والتجسس عليهم[1] ثمّ اختلف معهم بعد انتخاب محمد العابد رئيساً للجمهورية السورية عام 1932، وقد وقف هو ومن سار معه ضد الكتلة الوطنية إلى عام 1936، حيث قاد المعارضة ضدها خاصة بعد ذهاب الوفد المعارض إلى باريس ورفض الكتلة إشراكه بعضوية الوفد، وحينما اندلعت معركة لواء الاسكندرونه بين سورية وتركيا انحاز إلى جانب الأخيرة ثم التحق بها نهائياً وقطع صلته بسورية التي أدى أدوراً هامة ورئيسة فيها . وقد توفى في لواء الاسكندرونه خلال الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)[2].

- حكومة الاتحاد السوري:

حاولت الإدارة الفرنسية إن تخفف من حدة الغليان الشعبي الناجم من جراء مشروع التجزئة والتقسيم الذي إقام أركانه المفوض السامي غورو، فأصدرت الإدارة قراراً في الثامن والعشرين من جوان عام 1922 أعلنت فيه إنشاء اتحاد بين دويلات دمشق وحلب والعلويين[3].

---

[1]– ينظر: عبد اللطيف اليونس، المصدر السابق، ص57

[2]– عبد اللطيف اليونس، المصدر السابق، ص57 – 58

[3]– حسن الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص261

كانت الحجة التي تذرعت بها الإدارة الفرنسية لمشروعها الجديد هي إن تلك الدول متقاربة في مستواها الحضاري وفي بنياتها الاجتماعية والدينية، لذلك أرسل المفوض السامي غورو الجنرال كاترو مندوبه ليعلن مزايا هذا الاتحاد[1].

تألف المجلس الاتحادي من خمسة عشر عضواً، على أن ينتخب رئيسه من بين أعضائه بأكثرية الأصوات ولمدة سنة واحدة، ان يكون له نظام نقدي وكمركي موحد، ويساعد الرئيس المنتخب مدراء من دول الاتحاد نفسها لإدارة الشؤون المالية والحقوقية والأشغال العامة، على أن يكون لكل واحد منهم مستشار فرنسي[2].

كان أعضاء هيئة المجلس مؤلفة على الشكل الآتي: من دولة دمشق، محمد علي العابد، وعطا الأيوبي، وفارس الخوري، وهم من وجهاء العاصمة والشيخ طاهر الاتاسي من وجهاء حمص، في حين مثل راشد البرازي وجهاء حمص. إما عن دولة حلب، فقد مثلها صبحي بركات وغالب إبراهيم باشا ورشيد المدرس والشيخ حسين أورفلي وإسكندر سالم، وجميعهم من الوجهاء . إما دولة العلويين، فقد مثلها جابر العباس وإسماعيل جنيد، وإسماعيل هواش من وجهاء العلويين، وعبد الواحد هارون واسحق نصري من كبار وجهاء اللاذقية[3].

عقد مجلس الاتحاد، اجتماعه الأول عام 1922 في مدينة حلب، وانتخب بإجماع الآراء صبحي بركات رئيساً له[4]، وقرر إن يجتمع المجلس الاتحادي بالتناوب وفقاً لأحدى مواده، تارة في دمشق، وتارة في حلب من كل عام[5]. حيث اتخذ مجلس الاتحاد قراراً في أوائل شهر جانفي 1923 أصبحت بموجبه مدينة دمشق مركزاً دائماً لحكومة الاتحاد السوري. من جهة أخرى، لم يكن لدى الأخيرة من المستشارين الفرنسيين سوى

---

[1]– ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية، ص55

[2]– وليد المعلم، المصدر السابق، ص156

[3]– يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص88

[4]– ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية، ص55

[5]– حسن الحكيم، الوثائق التاريخية، ص262 ؛ محمد جميل بيهم، قوافل العروبة، ص83

المسيوغوتيه الذي اقتصرت مهمته على تسلم القرارات من قبل رئيس الاتحاد وأرسالها إلى المفوض لغرض الموافقة حتى تصبح نافذة المفعول، وإرجاعها إلى رئيس الإتحاد بعد إطلاع المفوض السامي عليها[1].

وهكذا عملت الإدارة الفرنسية بمشروعها الإداري الجديد على تقليص المشاركة الشعبية السورية عبر ممثليها في الإتحاد، عندما أصبحت قرارات الأخير رهن إرادة المفوض السامي، فضلاً عن كون أعضائه معينون من قبل الفرنسيين واقتصار أعماله على بعض الأمور الإدارية فقط .

أثار التقسيم الجديد موجه من السخط والاستنكار في أوساط الشعب السوري، وجعله اشد عزماً وتصميماً على مقاومة أساليب الإدارة الفرنسية التي لجأت إلى التقسيم كوسيلة لمحاربة الأهداف الوطنية للشعب السوري المطالب بالوحدة والاستقلال[2]، لذلك لم ترضِ تلك الوحدة غير المتكاملة السوريين وإنما قبلوا مشروعها كأمر واقع، فرضت عليهم، لأنه لم يبق لديهم بعد الإحداث التي خلفتها الثورات أي قوة معارضة يعتمد عليها تجاه الإدارة الفرنسية، التي كانت مصممة على عدم إعطاء البلاد السورية الاستقلال الكامل، حتى إذا اعترفت عصبة الأمم بذلك[3].

---

[1]– يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص90

[2]– نزار الكيالي، المصدر السابق، ص49

[3]– يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص102

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في بلاد الشام في ظل الانتداب

استمرت السياسة الفرنسية التعسفية بعد انتهاء الثورة السورية عام 1925، وقد تجلت في البيان الذي أذاعه المفوض السامي الجديد المسيو هنري بونسو (Henry Ponsot)[1]. في 3 سبتمبر 1926، الذي أكد فيه على الخطة التي سيواصل تحقيقها، والرامية بتمسك فرنسا بسياسة الانتداب اتجاه سوريا ولبنان[2]. إذ ان الحكومة الفرنسية تجد نفسها ملزمة بموجب إحكام المادة الأولى من صك الانتداب، بإصدار نظام أساسي لسوريا ولبنان وذلك بعد ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ صك الانتداب على سوريا ولبنان[3].

وبناء على ذلك، فقد قامت الحكومة الفرنسية بتشكيل لجنة برئاسة المسيو بول بونكا (Paul Boncour) لوضع أنظمة أساسية لسوريا ولبنان على وفق الآتي[4]:

ففي 19 ماي 1926 قدمت الحكومة الفرنسية إلى المجلس التمثيلي اللبناني مشروع دستور لبنان، وقامت بممارسة ضغط شديد على أعضاء المجلس المذكور لحملهم على قبوله والتصديق عليه خلال ثمان وأربعين ساعة من تقديمه أليهم، وقد أصدر المفوض السامي قرارا بوضع هذا الدستور موضع التنفيذ، وذلك على الرغم من حملة الاستنكار الشديد التي قابل بها المجلس التمثيلي اللبناني هذا الأجراء، وعلى اثر إصدار هذا الدستور، فقد تأسس حزب سياسي في بيروت باسم (حزب الاتحاد السوري) يضم مجموعة من رجال السياسة اللبنانيين الذين ينادون بالوحدة بين سوريا ولبنان.

---

[1]– شخصية سياسية ودبلوماسية فرنسية محترفة تولى منصب المفوض السامي، ليست لديه انتماءات سياسية، إلا أنه يمتلك تجربة سياسية لعمله في الجزائر والمغرب، بقي في منصبه مفوضا ساميا حتى عام 1933، (ينظر حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، ص48–49)

[2]– المصدر نفسه، ص49؛ جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام 1865–1965، منشورات دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص277.

[3]– نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر 1920–1950، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1997، ص60.

[4]– محمد شكير الشمري، الحياة النيابية في لبنان 1926–1943، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2004، ص38–40.

أما في سوريا، فقد امر المفوض السامي بأجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس تمثيلي من جميع المحافظات التي تعلن فيها الأحكام العرفية، أي باستثناء دمشق وحوران وجبل الدروز، كما أمر بإجراء انتخابات منفصلة في دولة العلويين لانتخاب مجلس تمثيلي خاص بها، وكانت مهمة هذين المجلسين التمثيليين وضع دستور خاص لكل من دولة سوريا ودولة العلويين من دون المساس بحقوق الدولة الفرنسية المنتدبة عليهما.

كان من الطبيعي ان تثير هذه الإجراءات معارضة السوريين واللبنانيين الشديدة واقروا مقاطعة الانتخابات العامة لان إقرارها يعني ضمنيا قبول تجزئة البلاد[1]. مما دفعهم بعقد مؤتمر[2] (على شكل تكتل سياسي) في بيروت في 25 أكتوبر 1927 وذلك لدراسة البيان السياسي الفرنسي الذي أعلنه المسيو هنري بونسو المفوض السامي الفرنسي على سوريا ولبنان حول سياسة بلاده تجاه سوريا ولبنان وقد أطلقوا على المؤتمر اسم (المؤتمر الوطني أو مؤتمر بيروت) وقد أصدروا بيانا هاجموا فيه البيان الفرنسي، لأنه لم يحقق إرادة الشعبين السوري واللبناني، وقرروا فيه إنهاء مرحلة الكفاح المسلح وبدء الكفاح السلمي بالتفاوض مع الفرنسيين ابتداء من مطلع عام 1928[3].

يعد مؤتمر بيروت أو المؤتمر الوطني إيذانا لميلاد الكتلة الوطنية، اثر اندماج حزب الاستقلال والحزب الوطني واللجنة الوطنية العليا للمؤتمر السوري الفلسطيني تحت لواء (الكتلة الوطنية) التي أعلنت في المؤتمر الوطني انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً وإبراهيم هنانو وفارس الخوري نواباً للرئيس وجميل مردم سكرتيرا وشكري القوتلي أمينا للصندوق وسعد الله الجابري وعفيف الصلح عضوين، وقد تألف مجلس الكتلة من ثمانية وثلاثين عضوا من سوريا، عدا بعض الأعضاء الذين عدوا منها وهم في الخارج

---

[1]- نزار الكيالي، المصدر السابق، ص61.

[2]- ينظر: أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، د.ت، ص531.

[3]- يوسف جبران غيث، التطورات السياسية في سوريا (1945-1958)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص121؛ عبد الله حنا، الحركة العمالية في سوريا ولبنان 1900-1945

كالدكتور عبد الرحمن الشهبندر في القاهرة، وإحسان الجابري والأمير شكيب أرسلان في جنيف كما اشترك في المجلس ثمانية أعضاء من لبنان هم محمد عارف الحسن وعبد اللطيف بيسار وعبد الحميد كرامي من طرابلس ورياض الصلح وعبد الرحمن بيهم من بيروت والأمير شكيب أرسلان والأمير أرسلان من جبل لبنان وسعيد حيدر من بعلبك، وقد فتحت الكتلة الوطنية لها فروعاً في دمشق وحلب وحمص وحماة[1]. وقد قرر أعضاء الكتلة خوض الانتخابات النيابية باسم الكتلة الوطنية[2]. كما أعلنوا أن من أهم أهداف الكتلة تحقيق الوحدة السورية، وأعلنوا معارضتهم لرئيس الحكومة صبحي بركات[3].

وبعد مفاوضات سرية طويلة جرت في بيروت بين هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو من جهة والمفوض السامي بونسو من جهة أخرى، وافق الأخير على إحداث تغيير في الوضع الحكومي، وذلك بإنشاء حكومة مؤقتة تتولى إدارة البلاد وعهد بها إلى الشيخ تاج الدين الحسيني[4]، على أن تكون مهمتها الأساسية قاصرة على تسليم زمام الحكم بأسرع وقت ممكن إلى حكومة دستورية، وقانعة بأن العمل قائم على الإخلاص بين فرنسا وسوريا، الذي هو وحده يخول سوريا حق الانضمام إلى جمعية الأمم، ولا يعود بالفائدة المنشودة إلا بتحديد علاقات الدولتين بمعاهدة تفرض على البرلمان السوري لإبرامها، وهذه المعاهدة التي ستحل محل الانتداب يجب أن تحدد بصراحة مدى الواجبات الناشئة عن صك الانتداب، وأنها تكون عرضة للتعديل لمصلحة سوريا في مدة تعين فيما بعد على وفق تقدم البلاد الى ان تحصل سوريا على سيادتها التامة[5].

---

[1]– ذوقان قرقوط، الحركة الوطنية في سورية، ص232.

[2]– نزار الكيالي، المصدر السابق، ص64.

[3]– ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص129.

[4]– الشيخ تاج الدين الحسيني، شخصية سورية موالية للانتداب تولى رئاسة الحكومة في 15 فيفري 1928 حتى 19 تشرين الثاني 1931، (ينظر: محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية 1908–1955، منشورات دار الرواد، دمشق، 1956، ص11–12).

[5]– ذوقان قرقوط، الحركة الوطنية في سورية، ص119–120.

وهكذا جعلت الثورة السورية الكبرى الفرنسيين يدركون جيدا أن الاعتماد على القوة العسكرية في الحكم يثقل كاهلهم، ولا يحقق الاستقرار للبلاد، فاتبعوا أساليب جديدة منها تبديل المندوب السامي من عسكري إلى مدني، وأعلنوا عن استعدادهم لإنهاء الانتداب والدخول في مفاوضات لعقد معاهدة بينهم وبين سوريا.

وتمهيدا لهذه السياسة أعلن بونسو عفوا عاجلا، استثنى فيه كبار الزعماء السياسيين المبعدين إلى الخارج منهم هاشم الأتاسي وفوزي الغزي وشكري القوتلي، وألغى الأحكام الجبرية الصادرة بحق جميل مردم ولطفي الحفار وسعد الله الجابري وحسني البرازي ابتداءً من 17 فيفري 1928[1].

وعلى الرغم من رفض الحكومة الفرنسية منح سوريا استقلالها، ألا أن أعضاء الكتلة أعلنوا عزمهم على تحقيقه، ولتنفيذ ذلك لابد من أجراء انتخابات وتشكيل حكومة، وبناء على ذلك، فقد جرت في التاسع من جوان 1928 انتخابات الجمعية التأسيسية، وكان هناك تنافس شديد بين قائمتين، إحداهما تمثل المتعاونين مع الفرنسيين[2]، وقد فشلت، والأخرى تمثلت بالكتلة الوطنية[3] التي استقطبت أكثرية الوطنيين.

وفي مساء اليوم التالي انتهت الانتخابات وأسفرت عن فوز قائمة الكتلة الوطنية وهم هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو وفوزي ألغزي وشكري القوتلي وجميل مردم ومصطفى الحفار وعبد الرحمن الكيالي وسعد الله الجابري[4]. وهذا لم يكن يتمناه المندوب السامي بونسو الذي القى خطابا في جلسة افتتاح الجمعية التأسيسية ففي 9 جوان من العام نفسه أشار فيها إلى اثر الجمعية في وضع الدستور وتنظيم أسس الحكومة الجديدة[5].

---

[1]– نجلة إبراهيم مصطفى حسين العزاوي، الحياة النيابية في سورية 1943–1954، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية(ابن رشد)، جامعة بغداد، 1998، ص15.

[2]– ينظر: محمد حرب فرزات، المصدر السابق، ص12.

[3]– ينظر": المصدر نفسه، ص12.

[4]– ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج1، بيروت، 1981، ص206.

[5] المصدر نفسه، ص207.

وبعد خمس عشرة جلسة ما بين 9 جوان و8 أوت عام 1928، انتهت من وضع الدستور الذي تألف من (115) مادة، فجاء دستورا متفقا مع دساتير الأقطار العربية، ونص على أن سوريا وحدة لا تتجزأ وانها "جمهورية نيابية دينها الرئيسي الإسلام وعاصمتها مدينة دمشق"[1]. إلا ان المفوض السامي حذر من الموافقة على المواد (2، 73، 74، 75، 110، 112) وعرض المجلس تحذيرات المفوض السامي واقترحت الجمعية التأسيسية تعليق المواد الست المختلف عليها، وذلك بسبب الضغط.

وعلى أية حال، فقد سافر المندوب السامي بونسو في 09 أوت 1928 إلى باريس لاطلاع حكومته على تطورات الأوضاع في سوريا، بعد أن أعلن تأجيل جلسات الجمعية لأجل غير مسمى، وبعد عودته إلى بيروت في 26 ديسمبر من العام نفسه أعلن بونسو بأن مشاوراته مع حكومته قادت إلى تعطيل الدستور بكاملة تحت اسم التعهدات الدولية، ولمدة سنتين 1929-1930 بحجة الاعتراض على المواد الست أعلاه من الدستور[2].

فاجأ المندوب السامي بونسو الكتلة الوطنية في 14 ماي 1930 بإعلان دستور الجمعية التأسيسية، وبقرار منه، بعد إدخال كثير من التعديلات عليه، وذلك بزيادة المادة 116 التي نصت على حق فرنسا بالمحافظة على النظام والأمن والدفاع عن البلاد، وتمثيل سوريا بالمحافل الدولية[3]. وبهذه المادة ضمنت الحكومة الفرنسية وضع يدها على مواد الدستور وجعلته مرهونا بموافقتها، بينما أبقت المواد الـ(115) مطابقة للدستور الذي وضعته لجنة الدستور وأقرته الجمعية التأسيسية في 08 أوت 1928[4].

وهكذا كان من الطبيعي أن يثير إعلان دستور 1930 المقيد بالمادة (116) إلى إعلان مظاهر الاستياء والاستنكار على السياسة الفرنسية وعمت المظاهرات والإضرابات أنحاء مختلفة من القرى والمدن السورية، الأمر الذي دفع المندوب السامي بونسو إلى

---

[1]- ذوقان قرقوط، الحركة الوطنية في سورية، ص122.

[2]- المرجع نفسه، ص124.

[3]- حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، ص67؛ ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، ص342.

[4]- غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا، بيروت، 1955، ص278.

إصدار ثلاثة قرارات عام 1931، تقضي بعزل الشيخ تاج الدين الحسيني وحكومته، وينص الثاني على تعيين مجلس استشاري مؤلف من هاشم الاتاسي وصبحي بركات والشيخ تاج الدين الحسيني ومصطفى برمدا، أما الثالث فيحدد موعد انتخابات المجلس النيابي والعفو عن المبعدين السياسيين.

وفي 20 ديسمبر 1931، تم أجراء الانتخابات العامة وقد قامت السلطة الفرنسية المنتدبة ببذل جهود كبيرة وممارسة ضغوط شتى لحمل الناخبين على اختيار المرشحين الموالين لهم في المجلس النيابي المقبل، وبالفعل فقد أدى إلى فوز قائمة انصار الانتداب بكاملها في حلب، وعلى رأسهم صبحي بركات وجماعته، بالضد مما جرى في دمشق وحماه من إلغائها وتأجيلها بسبب هجوم الناس على صناديق الاقتراع وتحطيمها[1]. وهذا ما دفع السلطات الفرنسية إلى إعادة الانتخابات في دمشق وحماه في الثلاثين من مارس عام 1932، بعد ان أخذت تعد العدة لها، وكانت النتيجة فوز 53 نائبا من الموالين لها و17 نائبا من الوطنيين[2].

شعر الوطنيون بضرورة تنظيم صفوفهم، فقاموا بعقد مؤتمر عام في حمص، إذ اقروا فيه في 4 نوفمبر 1932 القانون الأساسي للكتلة الوطنية الذي نصت المادة الأولى منه على "ان الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام، والسيادة الكاملة، وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، وتوحيد المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد مع هذه الأقطار"[3].

---

[1]- نجلة إبراهيم مصطفى حسن العزاوي، المصدر السابق، ص27-28.

[2]- عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي في نضالها الوطني 1936-1939، مطبعة الضاد، حلب، 1960، ص182-183.

[3]- المصدر نفسه، ص184.

المبحث الثالث: التجزئة العرقية (الطائفية) الفرنسية لبلاد الشام

في الرابع والعشرين من ماي عام 1926، أعلن المفوض السامي الفرنسي هنري دي جوفنيل[1]. الدستور اللبناني الذي كتبته لجنة فرنسية[2] دون أن تأخذ رأي اللبنانيين فيه، وعلى ضوئه انتخب مجلسا النواب والشيوخ أول رئيس للجمهورية اللبنانية وهو شارل دباس[3]وكانت مدة رئاسته ثلاث سنوات، وهو مسيحي من الطائفة المارونية حسب ما نص عليه الدستور[4]. والذي تمكن من تجديد انتخابه لمرة ثانية ولمدة ثلاث سنوات بسبب التأييد الفرنسي له[5].

وهذا ما يؤكد بأن الدستور قد ارسى الحياة السياسية للبنان على أسس ثابتة وجاء تكريسا لمفهوم العلاقات التقليدية بين الطوائف اللبنانية المختلفة التي يتألف فيها شعب لبنان، وثبت الدستور إقليميا ودوليا حدود لبنان الجغرافية التقليدية كما أقرت في العام 1920 وجعلها غير قابلة للتبديل، والزم رئيس الجمهورية المسيحي الماروني المنتخب ان يقسم يمين الولاء للامة اللبنانية والحفاظ على سلامة أراضيها، من دون ان يكون طائفيا أو دينيا أو بالأحرى بصفة علمانية بحتة، وقضى الدستور بأن تراعى حقوق الطوائف[6].

حسب ما نصت عليه المادة الخامسة والتسعون من الدستور التي أثبتت الوضع الطائفي رسميا بالقول: "والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة من دون أن يؤدي ذلك إلى الأضرار بالمصلحة العامة".

---

[1]– ينظر: ادمون بليبل، تاريخ لبنان العام، بيروت، 1946، ص485.

[2]– ينظر: ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج1، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص193.

[3]– ولد في بيروت عام 1884 وتخرج من الكليتين اليسوعية والأمريكية، ثم درس الحقوق في بيروت، وعمل في الصحافة، عين بعد ذلك قنصلا للدولة العثمانية في بوينس ايرس، عاد بعد ذلك إلى باريس، وعاد بعد الحرب العالمية الأولى إلى بيروت فأصبح مدير العدلية من 1920–1926 ثم رئيسا للجمهورية في 25 ماي 1926 ثم جدد انتخابه عام 1929 أي بعد ثلاث سنوات (ينظر، ادمون بليبل، المصدر السابق، ص487)

[4]– بشارة الخوري، المصدر السابق، ص162.

[5]– سامي الصلح، احتكم للتاريخ، دار النهار للنشر، بيروت، 1970، ص45.

[6]– حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، المطبعة العالمية، القاهرة، 1976، ص86.

وعندما بدأت الاستعدادات السياسية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية بعد انتهاء الحقبة الثانية المحددة لرئيس الجمهورية شارل دباس، نشط المسلمون للمطالبة بحقوقهم بتولي رئاسة الجمهورية أسوة بإخوانهم المسيحيين، إذ أيقن المسلمون الخطأ الذي ارتكبوه في السابق بإحجامهم عن الاشتراك في الإحصاء الأول[1]. ولهذا تكونت في عام 1932 لجنة تنفيذية إسلامية. لدراسة موضوع الإحصاء ورئاسة الجمهورية، إذ قامت هذه اللجنة بتشجيع المسلمين للمشاركة في إحصاء عام 1932، فأثبتت مساواة عدد المسلمين بعدد المسيحيين على الرغم من تزوير السلطات الفرنسية للانتخابات لصالح مؤيديهم من المسيحيين[2].

وأبدى مجلس النواب اهتمامه بانتخاب الرئيس القادم، فزاد من نشاطه وكثرت اجتماعاته، واتجهت الأنظار إلى انتخاب رئيس مجلس النواب الشيخ محمد الجسر رئيسا للجمهورية[3].

ويبدو أن الشيخ محمد الجسر كان مصمما على ترشيح نفسه للرئاسة، وذلك يتضح من قوله لشارل دباس بأنه "اقسم لبعض الوطنيين المؤيدين له بأنه لن يتراجع عن هذه المسألة، في التاسع من ماي عام 1932، اتجه الشيخ محمد الجسر إلى السراي لمقابلة ريكلو (**Reclou**) نائب المفوض السامي حاملا معه نسخة من الدستور اللبناني ليؤكد له انه لا توجد في الدستور مادة تحول دون وصول مسلم لرئاسة الجمهورية.

ولما شعر المفوض السامي الفرنسي المسيو هنري بونسو بهذا الاتجاه اصدر في اليوم نفسه قرارا بتعليق الدستور (أي إيقاف العمل به) وحل المجلس النيابي وعين شارل

---

[1]- ينظر: حسان حلاق، المصدر السابق، ص111-112.

[2]- المصدر نفسه، ص132.

[3]- حسين حمد عبد الله الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان 1941-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، 1990، ص16.

دباس رئيسا لأجل غير مسمى خلافا للدستور يعاونه مجلس مديرين[1]. ولذلك لمنع وصول الشيخ محمد الجسر إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، وذلك لعدم توافقه مع أهواء فرنسا ورغباتها ومصالحها[2]. إلا أن المفوض السامي بونسو برر حل المجلس النيابي وتعليق الدستور لأسباب مالية متعللا بالأزمة الاقتصادية التي بدأت تظهر أثارها على الشعب اللبناني وتوفير النفقات على الخزينة[3].

أثارت هذه السياسة ردود فعل لبنانية من الاتجاهات والقيادات والطوائف المختلفة، وقد تجسدت تلك الردود في مؤتمر الساحل الذي عقد في بيروت في السادس عشر من تشرين الثاني عام 1933، الذي اشترك فيه وفود من بيروت وطرابلس وصيدا وجبل عامل[4]. وقد أسفرت نتائج المناقشات في المؤتمر عن تقديم مذكرة الى المندوب السامي الجديد دي مارتيل (Demartel)[5] تضمنت ما يأتي:

1-لا يجوز تجزئة البلاد السورية إلى دويلات متعددة، والعمل على ضم الساحل والأقضية الأربعة (حاصبا، راشيا، بعلبك، البقاع) والجنوب وطرابلس إلى سوريا، وعدها الخطوة الأولى من المرحلة الطويلة للانضمام للوحدة السورية.

2- العدالة بتوزيع واردات الخزينة، أن أهالي الساحل والأقضية الأربعة يدفعون 82% من واردات الخزينة في حين يصرف منها 80% على جبل لبنان.

---

[1] د.ك.و، 311/731، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب المفوضية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم 799 في 1/فيفري/1933، و26، ص65.

[2] حسين حمد عبد الله الصولاغ، المصدر السابق، ص16.

[3] د.ك.و، 311/731، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب المفوضية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم 799 في 1/شباط/1933، و26، ص65.

[4] كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، 1967، ص224.

[5] دي مارتيل، ولد في 27 تشرين الثاني 1878 درس الحقوق ثم تخرج من المدرسة السياسية، وفي 2 ماي 1901 اصبح مفوضا ساميا في سوريا ولبنان بدل هنري بونسو في تموز 1933، للتفاصيل ينظر د.ك.و، 311/731، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية المرقم 7178 في 1/اب/1933، و18، ص132.

ويبدو ان هناك قرارات سرية اتخذها المؤتمر لم تتضمنها المذكرة منها، عدم مهاجمة الفرنسيين والتزام جانب السكوت حول الانتداب مؤقتا[1].

وفي 02 جانفي 1934، اصدر المفوض السامي مراسيم تتضمن قبول استقالة الرئيس شارل دباس، وتكليف الموظف في المفوضية الفرنسية في لبنان المسيو ابوار **(Abooar)** للقيام بمهمات الرئيس إلى حين تنصيب رئيس جديد، وتعديل النظام الانتخابي، وبناء على ذلك تم تعيين حبيب السعد[2] رئيسا للجمهورية. وفي 31 جانفي من العام نفسه لمدة سنة واحدة فقط[3].

[1]– كمال سليمان الصليبي، المصدر السابق، ص225.

[2]– حبيب السعد (1886–1946) ولد في الشوف (مقاطعة راشيا) عين مدير لناحية الجرد في عام 1886 وفي عام 1913 عين رئيسا لمجلس إدارة جبل لبنان، ثم رئيسا لأول مجلس نيابي عام 1922، عين رئيسا للجمهورية في 30 جانفي1936، (ينظر حسين حمد عبد الله الصولاغ، المصدر السابق، ص16.)

[3]– ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص259.

الفصل الثالث:

آثار سياسة التجزئة الفرنسية على بلاد الشام

المبحث الأول: آثار سياسة التجزئة على الحالة الاقتصادية

لم يكتف المستعمر الفرنسي بالهيمنة والسيطرة السياسية وإخضاع الشعب السوري بقوة السلاح، بل كان هدفهم أيضاً السيطرة الاقتصادية ونهب الثروات والموارد الطبيعية، فقد ركز الفرنسيون بعد احتلال سوريا على الاستفادة من البلاد كمنطقة استراتيجية هامة في المشرق العربي وفي شرق البحر الأبيض المتوسط، وكنافذة على قارة آسيا، إضافة إلى كونها منطقة مجاورة لمنطقة النفوذ البريطاني (في العراق وفلسطين وشرق الأردن)، وهذا الموقع الاستراتيجي أدى إلى استغلال الانتداب الفرنسي لسوريا خاصة وتحويلها إلى مصدر دخل كبير، لتعويض فرنسا ما خسرته من نفقات مادية ومعنوية بعد الحرب العالمية الأولى، ومدها بما تحتاج إليه لتقوية اقتصادها المنهار نتيجة الحرب.

عمدت السلطات الفرنسية في الساحل على إنشاء فرع للبنك العثماني في بيروت وهو عبارة عن مؤسسة فرنسية ساهم في إنشائها بعض البنوك في باريس[1]، وأطلقت عليه سلطات الانتداب اسم بنك سوريا أو مصرف سوريا المركزي، وقد نال مؤسسوه فوائد عظيمة كان يضرب فيها المثل في فرنسا، وكان أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية يقومون بالإشراف التام على النظام المصرفي والعمليات النقدية داخل البلاد، ووافق المفوض السامي الفرنسي بالاتفاق مع الخزينة الفرنسية على إصدار أوراق نقدية اعتباراً من يوم السبت 01 ماي 1920م مرتبطة بالفرنك الفرنسي الآخذ بالهبوط، وكانت الليرة السورية مدفوعة مقابل 20 فرنكاً فرنسياً والفرنك يساوي خمسة قروش سورية، وكانت تستعمل في سوريا ولبنان[2] على أن ترفع العملة المصرية من التداول، ومن هنا بدأ التأثير الفرنسي السلبي على الاقتصاد السوري.

---

[1]– بدر الدين السباعي :أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850–1958)، دار الجماهير، دمشق، 1967، ص102.

[2]– خيرية قاسمية: المصدر السابق، ص 219

إن سوء السياسة الاقتصادية الفرنسية في سوريا أدى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار وتقهقر في الاقتصاد السوري، وذلك بسبب ربط العملة السورية بالعملة الفرنسية، حتى أن لجنة الانتدابات قدمت تقريراً إلى مجلس العصبة في اجتماعها الاستثنائي الذي عقدته في روما في الفترة من 16 فيفري إلى 06 مارس 1926م، ذكرت فيه أن سياسة الانتداب النقدية سوف تؤخر استعداد البلاد السورية للاستقلال، حيث أنها لا يمكن أن تحصل على الاستقلال السياسي، قبل أن تستقل في الشؤون المالية والنقدية.

لم تقتصر سلطات الانتداب الفرنسي استغلالها لاقتصاد البلاد على إنشائها للبنك السوري، بل أنها أخذت في استثمار البلاد لمنفعتها الخاصة، على الرغم من أن صك الانتداب ينص على أن "لا تمنح الامتيازات بصفة احتكار عام،[1] وعدم استثمار البلاد لمنفعة الدولة المنتدبة، لكن حكومة الانتداب كانت لا تبرح تستخدم سلطتها في مساعدة الشركات الفرنسية وأصحاب الامتيازات من الفرنسيين بكل ما لديها من قوة، وقد انحصر دور نشاط أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية بشكل رئيسي بتسهيل عمليات التجارة الخارجية في إقامة مؤسسات ذات طابع اقتصادي استعماري مهمتها تصدير المواد الأولية إلى فرنسا، وتحقيق الأرباح الكبيرة على حساب سورية والعمل على إفقارها وربط اقتصادها بالاقتصاد الاستعماري وتحويل البلاد إلى سوق للمنتجات والبضائع الفرنسية .مما أدى إلى إضعاف الصناعات السورية، وانتشار المصنوعات الأوربية وخاصة الفرنسية، فزادت البطالة التي أدت إلى مزيد من التدهور الاقتصادي[2]، وبهذا فإن الانتداب الفرنسي أثر بشكل سلبي على حالة البلاد الاقتصادية، وقام باستغلالها أسوأ استغلال من أجل إعمار فرنسا التي خرجت من الحر ب العالمية الأولى منهكة اقتصادياً، على حساب الشعب السوري الواقع تحت سيطرتها.

---

[1]– أمين سعيد :تاريخ مفسر جامع للقضية العربية في ربع قرن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ج3، ص 233.

[2]– نجيب الأرمنازي: المرجع السابق، ص 33.

كما زادت الأعباء الاقتصادية على سوريا في ظل الانتداب الفرنسي، بسب عدم تمكنها من فرض سيطرتها على سواحلها الطبيعة في البحر المتوسط وضمها إلى ما عرف باسم لبنان الكبير.

كما أثر الانتداب الفرنسي سلباً على الحالة الاقتصادية في سوريا عندما قامت سلطات الانتداب بتقسيم سوريا إلى دويلات صغيرة متعددة متنافسة، مما أجهز على الحياة التجارية والاقتصادية، كما كانت تجبر هذه الدويلات على المساهمة في ميزانية قوات الشرق)القوات الفرنسية(، حتى أنها وصلت في عام 1345هـ/1927 إلى 93 مليون فرنك أي 24 % من ميزانية القوات المسلحة الفرنسية، كانت تجمع عن طريق الضرائب والغرامات المفروضة على الشعب السوري[1].

لقد كانت سياسة التقسيم والتجزئة في مقدمة الأسباب التي أضرت بوضع البلاد الاقتصادي، وأدت بطبيعة الحال إلى زيادة نفقات الإدارة، فضلاً عن استئثار السلطة الفرنسية بالكثير من موارد المصالح المشتركة والجمارك، التي كانت مكوسها تزداد ارتفاعا، منها يقبض الموظفون الفرنسيون الذين يعدون بالمئات رواتبهم الضخمة، كما يتمتعون بمزايا كثيرة بالإضافة إلى كبر أجرهم في داخل سوريا، وتحمل مصاريف أسفارهم وتنقلاتهم[2]، وكل ذلك على حساب أصحاب البلاد الأصلين واستنزاف خيراتهم.

هذا بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها سوريا بعد الثورة العربية الكبرى والتي استمرت سنتين، فالجفاف والقحط أنهك السكان، مما أضطرهم إلى السفر إلى لبنان أو فلسطين أو الهجرة إلى ما وراء البحار، وأصبح المزارع الصغير بالكاد

---

[1]– أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، المرجع السابق، ص 271.

[2]– نجيب الأرمنازي: المرجع السابق، ص 34.

يجد قوت يوميه، والقطع الزراعية الطويلة أصبحت بالأمتار، فقد وضعت سلطات الانتداب يدها على الكثير من الأراضي.[1]

إن حرية التبادل التجاري أيام الانتداب لم تكن في بلاد الشام إلا بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، فقد كانت الحواجز الجمركية قائمة في بلاد الشام بين سائر جيرانها مثل :العراق والمملكة العربية السعودية ومصر وتركيا، مما كان له أكبر الضر ر الاقتصادي على بلاد الشام وخاصة سوريا التي أصبحت معزولة عن جيرانها، فزاد عدد العاطلين عن العمل، وأصبحت صادرات سوريا ثلث وارداتها، فقد قلت واردتها بسبب العزلة والحواجز الجمركية أولاً، وثانياً أن الدول المجاورة كانت تستنكر الانتداب على بلاد الشام ككل، وتأبى فتح أسواقها لبلد محتل، فقد كانت علت العلل وجود الانتداب في بلاد الشام، وظلت سوريا بصفة خاصة وبلاد الشام بصفة عامة معزولة اقتصادياً عن جيرانها فقلت منتجاتها، ونقصت صادراتها وارداتها، وتدنت مستويات المعيشة فيها، وارتفعت نسبة الفقر[2].

ويمكن أن نوجز الآثار السلبية التي تركها الانتداب الفرنسي على الحالة الاقتصادية في سوريا في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والحرفية منذ بدء الانتداب في النقاط التالي:

1-تقسيم سوريا إلى مناطق ودول، وفك الروابط الاقتصادية بينها، وإرهاق الناس بكثرة الضرائب والرسوم الجمركية.

2- وضع الحواجز الجمركية في شمال البلاد وشرقها وغربها وجنوبها بعد أن كانت دمشق مركزاً لتصدير البضائع والمصنوعات المحلية إلى الحجاز وفلسطين والعراق والأناضول، وقد أصبحت نتيجة لذلك في معزل عنها.

---

[1]- برجيت شيبلر: انتفاضات جبل الدروز حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال 1850-1949، دراسة انتربولوجية تاريخية، دار النهار بالتعاون مع المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت، ص 237-241.

[2]- مصطفى الشهابي: المرجع السابق، ج2، ص 194-195.

3- الخسائر الكبرى التي لحقت بالبلاد السورية، وبالأخص دمشق من جراء هبوط أسعار الأوراق المالية المتنوعة التي كانت في أيدي الأهالي[1]

4- زيادة الضرائب على عاتق الأهالي الذين أصبحوا لا يطيقون حملها بالنظر لكثرتها وتعددها وزيادتها، مع قلة أسباب الرزق وضعف الموارد الاقتصادية.

5- جعل الضباط والموظفين الفرنسيين يمتازون عن زملائه من السوريين، حيث كانوا يتقاضون من الرواتب أضعاف ما يتقاضاه زملاؤهم السوريون، وهم يأنفون تعلم لغة البلاد (اللغة العربية)، مما يضطر الحكومة الفرنسية إلى استخدام جيش من المترجمين لأجل تسهيل معاملات الفرنسيين، مما يكلف خزينة الدولة الأموال الطائلة[2].

6- إن انهيار الصناعات اليدوية ودخول الآلات الحديثة أدى إلى زيادة البطالة بشكل كبير، حيث أصبح هناك ما يقارب من 77 ألف شخص في سوريا عاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى أن نمو الصناعات الجديدة لم يكن بالسرعة الكافية لاستيعاب هذه البطالة[3].

نستنتج من خلال ما سبق أن أثر الانتداب الفرنسي على الحالة الاقتصادية لبلاد الشام أن المستعمر الأجنبي مهما كانت قوته وسيطرته على بعض الطوائف النصرانية، فإنه لا يمكن له أن يعيش في وسط عربي مسلم، وأننا نلاحظ أن الذي انتشل بلاد الشام من أزمته الاقتصادية، وساعد على تحسين أحوالها المادية، هم العرب المجاورون لها وليس فرنسا التي كانت تدعي ظلماً وبهتاناً تطوير البلاد والنهوض بها في شكل الانتداب، فالانتداب الفرنسي عمل على نهب البلاد واستغلال خيراتها لمصلحته فقط، وليس لمصلحة الشعوب المنتدبة كما كان يدعي.

---

[1]- مسعود ضاهر: العلاقات اللبنانية التركية في عهد الانتداب الفرنسي (1920-1943)، مجلة المستقبل العربي، العـــدد 91، سبتمبر 1986، ص 36.

[2]- سلمى حفار: المرجع السابق، ص 105.

[3]- عبد العزيز العظمة: مرآة الشام تاريخ دمشق وأهلها، تحقيق: نجدة فتحي صفوة، دار رياض الريس، لندن، ص 28.

المبحث الثاني: آثار سياسة التجزئة على المؤسسات التعليمية الثقافية

لقد بدأ التأثير الفرنسي على المؤسسات التعليمية والثقافية قبل الانتداب وذلك، عندما كانت البعثات التنصيرية منتشرة في بلاد الشام، حيث كان النصارى العرب من رعايا الدولة العثمانية يدعمون هذه البعثات، مستغلين تسامح الدولة مع رعاياها متسترين خلف شعار التعليم وإحياء اللغة العربية، فدعوا إلى القومية التي كانت الفتيل الذي أشعل نار الفتنة والتناحر بين الأتراك العثمانيين ورعاياهم في الولايات العربية في بلاد الشام.

لقد عمدت سلطات الانتداب الفرنسي على بلاد الشام إلى مناهضة تعليم اللغة العربية وانتشارها، وظهرت في العشرينات نظريات باطلة تنادي بفقر اللغة العربية وجمودها وعدم تمكنها من مسايرة النهضة العليمة في العالم، وخاصة في المصطلحات والمشتقات، وعلى الرغم من أن ثورة الشريف حسين أطلق عليها الثورة العربية، لأنها كانت تناهض اللغة التركية وتعمل على إحلال اللغة العربية محلها في المدارس والمحاكم والإدارات، واستخدمتها كدعامة قوية وأساسية لوحدة شعوب المنطقة، ووحدة تاريخها وتراثها، وهذا ما جعل الانتداب الفرنسي يعمل على تحطيم هذه اللغة، وتشكيك النشء في لغتهم، بتعديل نظم الدراسة وبفتح مدارس أجنبية جديدة، ومحاولة ربط الثقافة الشرقية بالفكر الفرنسي، فنشأت المنازعات الفكرية التي جعلت العرب يشعرون بخطورة طمس هويتهم العربية[1]، وعلى مستقبل أولادهم وبلادهم، فهؤلاء المستعمرون حاولوا تجاهل الحضارة العربية الإسلامية التي أشرقت منها شمس العرب والمسلمين على الغرب الأوربي بأكمله.

هذا الأثر السيئ الذي تركه الانتداب الفرنسي على سوريا جعل الشعب السوري يتسابق للحفاظ على تراثه الثقافي في سوريا ولبنان على اعتبار أنهم دولة واحدة ومع ازدياد النفوذ الثقافي الفرنسي في سوريا ومحاولة إنشاء جيل جديد متأثر بالفكر والثقافة الفرنسية في المنطقة زاد من تأزم الوضع بين القوى الوطنية والأجنبية، فقد عملت سلطات الانتداب على تشجيع المدارس الأجنبية، ووقفت في وجه المدارس الوطنية وإنشائها لخنق الروح العلمية،

[1]- خيرية قاسمية: الحكومة العربية، ص 233-235.

وقتل الحرية الفكرية، بتعديل برنامج التعليم حسب أهواء المستعمر ورغباته، وصهر البلاد وأهلها في بوتقة ثقافة المستعمر لإرضاخهم والهيمنة عليهم، حتى تصبح البلاد وأهلها في يدهم كالكرة يقذف بها حيث يشاء[1].

فقد نوعت فرنسا في أساليب هدم التعليم والتربية والقيم الإسلامية الأصيلة ووجهتها توجيه يقتل المواهب الفكرية ويميت روح الاعتماد على النفس، ويفسد المزايا الخلقية والفضائل الروحانية الإسلامية، ويلائم خطط الاستعمار الهدامة المبنية على ترسيخ الروح اللادينية واللاقومية، بإهمال كل ما يحيى في قلوب الناس الثقافة الإسلامية والتراث الإسلامي والعادات والتقاليد والآداب المحترمة، كيلا يقوى الشعور الإسلامي، ويتنبه الناس إلى دراسة ماضيهم ومعرفة تاريخهم والمطالبة بحقوقهم المسلوبة[2].

لقد عملت السلطات الفرنسية على محاولة طمس الثقافة العربية، وفرضت عوضاً عنها اللغة الفرنسية وجعلتها لغة إلزامية في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وشجعت في الوقت نفسه مدارس الإرساليات الأجنبية، ولاسيما اليسوعية، وكانت كل صحيفة تجرؤ على نقد مدارس الإرساليات تغلق على الفور وحاولت فرنسا تبرير سياستها التي تقوم على مضايقة المدارس العربية بأنه لا حاجة لوجود لغتين في البلاد، وأن الشعب الذي يتحدث اللهجة العامية السورية لا يفهم اللغة العربية الفصحى، وأن اللهجة العامية تفتقر إلى الأبجدية، ولا يمكن أن تكون أساساً للتدريس وبهذه الذريعة فضل الفرنسيون إبقاء الجماهير الشعبية الواسعة من دون مدارس عموماً، وتعليم النخبة من أصحاب الامتيازات اللغة الفرنسية التي تعتبر اللغة الرسمية في البلاد[3].

لم ينته الجدل الثقافي بين بلاد الشام والفرنسيين عند هذا الحد، بل أخذ أشكالاً عديدة خلال فترة الانتداب، وذلك على مستويات مختلفة وخاصة في حقل التربية والتعليم، فبعد أن

---

[1]– جلال يحيى: العالم العربي، ج2، ص 258.

[2]– أمين سعيد: الثورة العربية، ج3، ص 271

[3]– فلاديمير لوتسكي: المرجع السابق، ص 132.

وقعت فرنسا وسوريا على معاهدة 1355هـ/1936م التي رفض البرلمان الفرنسي أن يصادق عليها، بدأ الموظفون في وزارة التربية بتغير مناهج التعليم الخاصة بمجال التاريخ وجعلها متأثرة بالبرامج الفرنسية وبأفكار هنري لامنس وغيره، لكن أبناء سوريا وقفوا في وجه كل تغير فيه تحوير للمناهج التي أراد الانتداب فرضها عليه.

المبحث الثالث: آثار سياسة التجزئة على الحالة الاجتماعية

لقد عمل الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان على توظيف التركيب الاجتماعي للسكان في خدمة مصالحة الاستعمارية ففرنسا فرضت انتدابها على سوريا ولبنان، حيث بدأ الفرنسيون اختراق الحياة الاجتماعية في المدن السورية الواحدة تلو الأخرى منذ أيام الدولة العثمانية عن طريق البؤر التنصيري في بلاد الشام، التي عملت بالنخر في المجتمع السوري عن طريق الخدمات الاجتماعية المتعددة من تعليمية، وصحية، وحفلات، وأعمال بر وغيرها... [1]

فقد كان وضع الطبقات الاجتماعية في سوريا في ظل الانتداب الفرنسي كما كان عليه في السابق مع تغير طفيف فقد قسموا السكان على حسب حالتهم إلى أصحاب الأرض القدامى والتجار، والأغنياء المحدثين، وطبقاً لانتمائهم الديني إلى مسلمين سنيين، والنصارى، واليهود، وكانت تربط التجار المسلمون علاقة حذرة بالفرنسيين الأجانب الذين كانوا ينظرون إليهم نظرت الأعداء، وكان الفرنسيون يجدون صعوبة في التعامل معهم، أما النصارى فكانوا على علاقة جيدة معهم، خاصة وأنهم منذ أيام الدولة العثمانية كانوا يشكلون أقليات تحت حماية الدول الأوربي حيث أثر الانتداب الفرنسي على الحياة العامة والأخلاق في بلاد الشام بشكل كبير، فبسبب الانتداب الفرنسي قوية شوكت الأقلية النصرانية في سوريا فأخذوا ينشرون عاداتهم فيها، فكانوا يشربون الخمر في الأماكن العامة، حيث فتحوا الخمارات والبارات والملاهي الليلية[2].

---

[1]– عبد الرحمن الكيالي :المرجع السابق، ص 75.

[2]– ينظر: علي الطنطاوي: المرجع السابق، ص 322-326.

إن الانتداب الفرنسي لم يؤثر على الحياة الاجتماعية والأخلاق المحافظة في بلاد الشام فحسب، بل أنه أثر على منحى الحياة السياسية التي أصبح أصحابها والعاملون فيها يتساهلون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وينهون عنه حتى القائمين به، حتى يحققوا بعض المكاسب السياسية .فكان الانحلال في الأخلاق وحماية السياسيين له من أهم الآثار السيئة التي تركها الانتداب الفرنسي على الحياة الاجتماعية في سوريا، وهو بذلك حطم القاعدة الإسلامية في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية وكل جوانب الحياة الأخرى، فضياع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الأمة الإسلامية هو بداية النهاية والضياع وانتشار الفاسد فيها.

كما أباحت سلطات الانتداب الزواج المدني، وأكثروا من الملاهي ودور الرقص وتأسيسهم لها في كل مدينة وفي كل محل وجدوا فيه، وفتح الخمارات وإباحة الخلاعة، وإدخال الراقصات والمغنيات من الأجانب باسم الحرية والمدنية لإفساد أخلاق الشباب وسوقهم إلى حياة اللهو والترف والخلاعة، وإضعاف قوة الشعب الدينية والأدبية بصرفهم إلى هذه الملاهي وإبعادهم عن قضيتهم الرئيسية في محاربة المستعمر المستبد وانتدابه الذي أدى إلى انتشار الفساد، وقتل روح المقاومة المادية والمعنوية بالضرب بيد من حديد على كل من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وتصدر السياسيين المعارضين للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الصفوف الأولى وإيهام الناس أنهم هم الوطنيين المدافعين عن حقوق الشعب، كما أرغموا السكان على قبول المدنية الفرنسية وآدابها وعاداتها لإفساد العادات والآداب العربية والإسلامية المحافظة، واضطهدوا المعارضين والمناوئين لسياسة الانتداب وأفعال ممثلي الانتداب وفتكوا بهم بشتى الطرق والوسائل التي تعود إلى القرون الوسطى الوحشية، وخنقوا الحريات السياسية والاجتماعية، حتى لا يفهم الشعب ما هو البلاء المحيط به ولا يرى الشباك المنصوبة له باسم المدنية والتحضر[1]

[1]– مصطفى خالدي وعمر فروخ، المرجع السابق، ص206–207

إن هذه الهجمة الاستعمارية الشرسة التي لحقت ببلاد الشام وغيرها من البلاد العربية والإسلامية، أدت إلى ظهور نزعة التقليد للغرب أو" التغريب "في بلاد الشام، بقصد التغيير الثقافي والحضاري وإبعاد الشعب العربي المسلم عن عقيدته ودينه الإسلامي، فعلى الرغم من تمسك أهل الشام وخاصة المسلمين منهم بالعادات والتقاليد الإسلامية، إلا أن النصارى ومن سار في ركبهم كانوا ينظرون إلى الغرب نظرة إجلال وإكبار؛ حيث أخذوا يستنكرون كل ما هو شرقي، ولم يكتفوا بذلك بل إنهم عملوا على جذب المسلمين في هذا الطريق، على الرغم من استنكار المجتمع العربي للعادات الغربية الدخيلة عليه سواء كان من جانب المسلمين أو حتى رجال الدين النصارى كما رأينا في موقف أنطون عريضة، الذي استنكر انسياق الشباب بصفه عامة وراء أهوائهم الذي سوف يدي بهم إلى الهاوية.

مما سبق نرى أن التقسيم الاستعماري لبلاد الشام بخلق دول وكيانات على قاعدة تشكيلات اجتماعية ولدتها وأنضجتها عمليات التغلغل الاستعماري السياسي الاقتصادي والثقافي في المشرق العربي، لم تلغ أبداً" وحدة التاريخ "العربي والإسلامي، على كل ما في هذه الوحدة من تنوع وتعدد وخصائص، فما هذه الدويلات الصغيرة التي أنشأها الاستعمار الأجنبي إلا مشاريع تجسم السمات الاجتماعية والمذهبية في بلاد الشام[1]، فقد أراد الانتداب الفرنسي خلق دولة للنصارى في لبنان تابعة لفرنسا، ودولة للمسلمين في سوريا، وأراد الاستعمار البريطاني خلق دولة لليهود في فلسطين، ودولة للعرب المسلمين في شرق الأردن، وعلى الرغم من نجاح المستعمر في خلق هذه الكيانات الصغيرة، إلا أنه تظل الشعوب العربية في بلاد الشام ترفض هذه التبعية، كما ترفض وجود اليهود في فلسطين قلب المنطقة العربية، وترفض أن يكون لبنان العربي المسلم، فرنسي نصراني، كما أن الكثير من النصارى يرفضون هذه التبعية.

[1]– وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، 1988، ص 216–217.

خاتمة

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات التي تناولت سياسة التجزئة الفرنسية في بلاد الشام، ويمكن إيجازها على ما يأتي:

1.أن مرحلة البحث (1920-1946) تعد مرحلة متميزة في تاريخ حقبة الاحتلال الفرنسي إزاء سوريا ولبنان، كما أنها كانت اختبارا أقامته فرنسا لتعرف مدى إمكانية سير البلدين سوريا ولبنان اللذين كانا يرفعان راية المعارضة للوجود الفرنسي ويطالبان بالاستقلال.

2.تذرعت فرنسا إزاء سوريا ولبنان بحجة الدفاع عن الأقليات المسيحية بشكل رئيس فضلا عن ادعائها حماية الأقليات الأخرى، التي كانت تهدف من ورائه إلى تحطيم الوحدة الوطنية.

3.واجهت السياسة الفرنسية مقاومة شديدة من شعبي البلدين السوري واللبناني الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى استخدام القوة لقمع قوة الحركة الوطنية.

4.انتهجت السياسة الفرنسية سياسة المهادنة وأتباع سياسة جديدة بإتباع سياسة المعاهدات كبديل للاحتلال.

5.ان قوة الحركة الوطنية في سوريا ولبنان من جهة، وانتهاج بريطانيا لسياسة المعاهدة مع العراق ومصر، جعلت فرنسا توازن في سياستها مع بريطانيا وتقلدها وكذلك فعلت مع الوضع الدولي.

6.ان معاهدة عام 1936 التي عقدتها فرنسا مع سوريا ولبنان تؤكد ان ظاهرها تحقيق بعض مطالب سوريا ولبنان إلا أنها في الحقيقة تضمن استمرار المصالح الفرنسية من دون مخاطر الاحتلال العسكري وتكاليفه.

7.كانت سياسة فرنسا قائمة على سياسة (خذ وطالب) وقائمة على أساس قاعدة التنازلات من الاحتلال الى الانتداب، ثم المعاهدات حتى اضطرهم على منح الاستقلال عام 1946 بخروج آخر جندي فرنسي من سوريا ولبنان.

8.اثبتت هذه الحقبة اعتراف الفرنسيين ان سياستهم التعسفية قد أسهمت في روح المقاومة وإجبارهم على سياسة المهادنة ومن ثم على منح الاستقلال.

الملاحق

الملحق رقم 01: تقسيم بلاد الشام وفق مقررات سان ريمو 1920.[1]

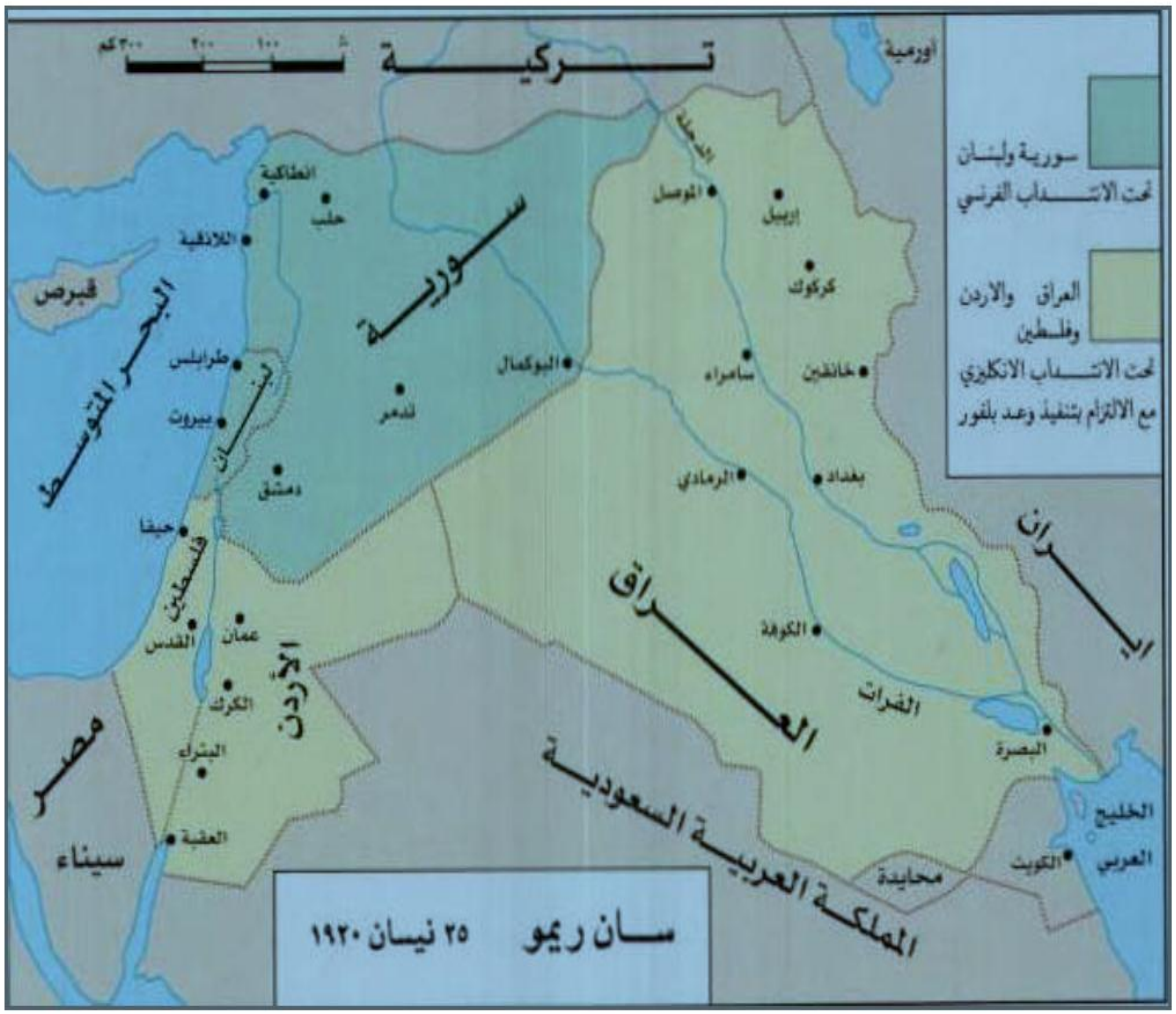

[1]– شوقي أبو الخليل، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر العربي، سورية، 2005، ص 141. .

الملحق رقم 02: تقسيم سوريا [1].

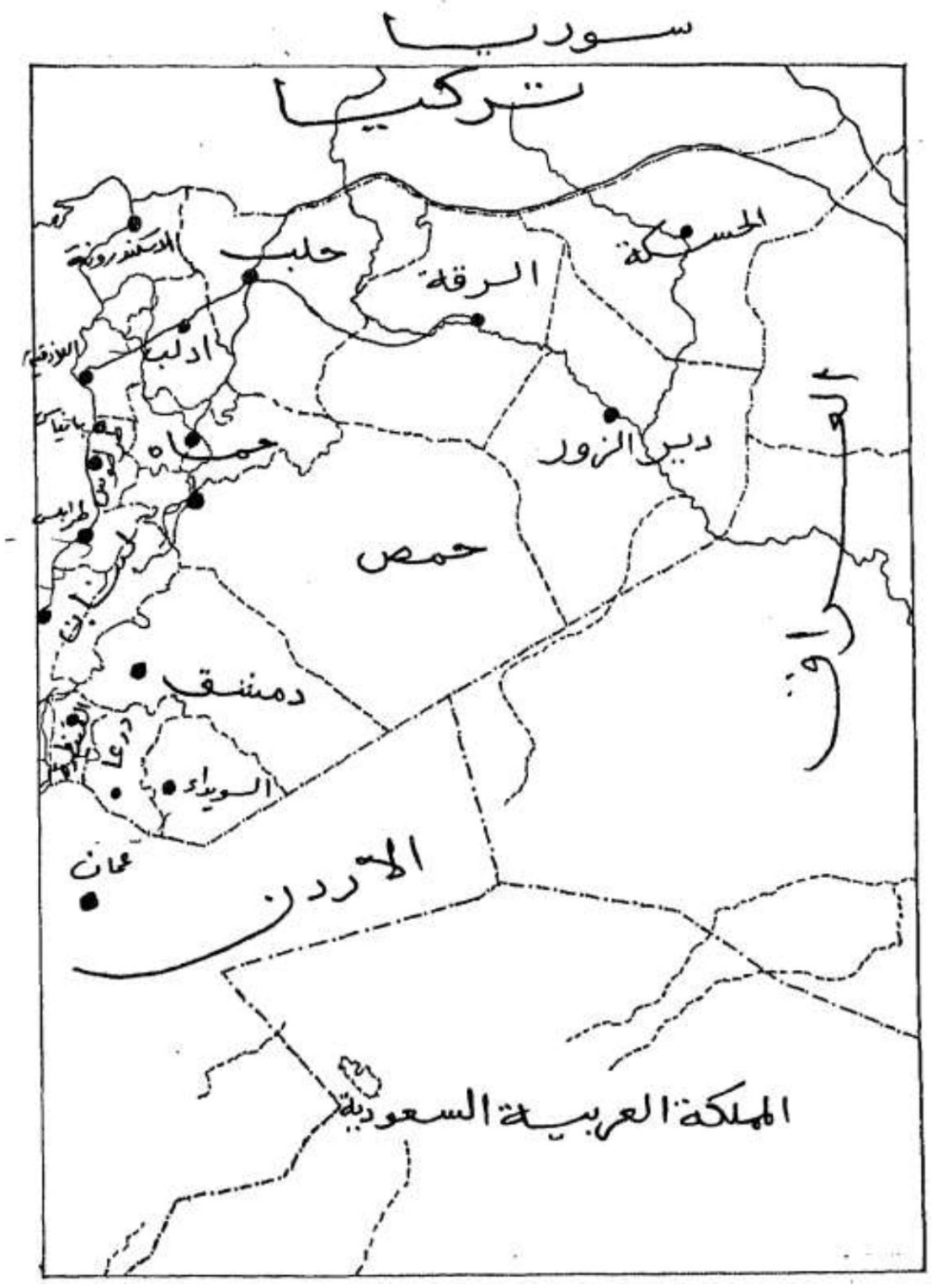

[1]– أنطوان مراد، قصة وتاريخ الحضارات العربية، د ن، بيروت، 1999، ج5، ص163..

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): شريفي سهيلة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119941017022460004

الصادرة بتاريخ: 24 - 04 - 2016 عن دائرة: عين الحجل

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: وطني عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 161635099266

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه)

عنوانها: سياسة التجزئة الفرنسية في الشام وانعكاساتها (1920 - 1946)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 16 جوان 2021

امضاء المعني (ة)

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): شريفي اكرام

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 11997102000396003

الصادرة بتاريخ: 26-04-2016 عن دائرة: عين الحجل

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 161635098846

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه)

عنوانها: سياسة التجزئة الفرنسية في الشام و انعكاساتها (1920 - 1946)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 16 جوان 2021

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1) إحسان هنيدي، كفاح الشعب العربي السوري 1908-1948، مطابعة دار الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، دمشق، 1962.

2) أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، تاريخ العالم العربي في العصر الحديث، القاهرة، د.ت.

3) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

4) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، مطابع ابن زيدون، دمشق، 1956.

5) ادمون بليبل، تاريخ لبنان العام، بيروت، 1946

6) إسكندر الرياشي، لبنان قبل وبعد، بيروت، 1953

7) أمين سعيد :تاريخ مفسر جامع للقضية العربية في ربع قرن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ج3.

8) أمين سعيد، الثوة العربية الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، د.ت.

9) بدر الدين السباعي :أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850-1958)، دار الجماهير، دمشق، 1967.

10)برجيت شيبلر: انتفاضات جبل الدروز حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال 1850-1949، دراسة انتربولوجية تاريخية، دار النهار بالتعاون مع المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت.

11)بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج1، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، 1960.

12)بولس مسعد، لبنان وسورية قبل الانتداب وبعده، المطبعة السورية، دمشق، 1929.

13)جبرائيل سعادة، محافظة اللاذقية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، د.ت

14)الجنرال هوتزنجر، الكتاب الذهبي لجيوش الشرق، ترجمة أدور بستان، مطبعة الحياة، بيروت، د.ت.

15)الجنرال ويغاند: ولد ويغان في مدينة بروكسل عام 1867، وتخرج من كلية سان ريمو
16)جورج فارس، من هو في سوريا، الوكالة العربية للدعاية والنشر، المطبعة الأهلية، دمشق، 1949
17)جوردن هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون 1945-1958، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، بيروت، 1969.
18)جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام 1865-1965، منشورات دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
19)حسان حلاق، دراسات تاريخ لبنان المعاصر (1913-1943)، دار النهضة، بيروت، 1985.
20)حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر 1913- 1943 من جمعية بيروت الإصلاحية إلى الميثاق الوطني اللبناني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985
21)حسن الحكيم، خبراتي في الحكم، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، 1978
22)حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، المطبعة العالمية، القاهرة، 1976.
23)خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق (1918-1925)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1913م.
24)د.ك.و، 311/731، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب المفوضية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم 799 في 1/فيفري/1933.
25)د.ك.و، 311/731، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب المفوضية في بيروت إلى وزارة الخارجية المرقم 799 في 1/شباط/1933، و26.
26)رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب الحديث، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1975.
27)رفعلي العسلي، كفاح سوريا، دمشق، 1937.
28)سامي الصلح، احتكم للتاريخ، دار النهار للنشر، بيروت، 1970.
29)ستيفن همسلي لونكريك، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، 1978.

30)سلامة عبيد، الثورة السورية الكبرى 1925-1927، مطابع دار الغد، بيروت، 1971
31)سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية 1920-1970، مقدمات الحرب الأهلية، دار ابن خلدون للنشر، بيروت، 1977.
32)سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، دار ابن خلدون، بيروت، د.ت
33)سليمان موسى، الحركة العربية، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، 1908-1924، دار النهار للنشر، بيروت، 1977.
34)صلاح العقاد، تكوين لبنان الحديث، بيروت، 1978.
35)عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي في نضالها الوطني 1936-1939، مطبعة الضاد، حلب، 1960.
36)عبد العزيز العظمة: مرآة الشام تاريخ دمشق وأهلها، تحقيق: نجدة فتحي صفوة، دار رياض الريس، لندن.
37)عبده عويدات، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، بيروت، ط1، 1961.
38)غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا، بيروت، 1955.
39)فلاديمير لوتسكي، الحرب الوطنية التحررية في سوريا 1925-1957، صفحة مشرقة من النضال العربي ضد الإمبريالية الفرنسية، نقله إلى العربية: محمد دياب، راجعه وقدم له: مسعود ضاهر، الفارابي للنشر،1987.
40)كريم خليل ثابت، الدروز والثورة السورية وسيرة سلطان الأطرش، د.م، د.ت
41)كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، 1967.
42)لبيب عبد الستار، تاريخ لبنان المعاصر، دار المشرق، بيروت، 1986.
43)مجيد خدوري، المسألة السورية، مطبعة أم الربيعين، الموصل، 1934.
44)محمد أنيس ورجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967.
45)محمد جميل بيهم، الانتدابات في العراق وسوريا، مطبعة العرفان، صيدا، بيروت، د.ت.
46)محمد جميل بيهم، سوريا ولبنان 1918-1922، بيروت، 1968.

47)محمد جميل بيهم، سوريا ولبنان 1918-1922، بيروت، 1968.
48)محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، مطابع دار الكشاف، ج2، بيروت، 1950
49)محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية 1908-1955، منشورات دار الرواد، دمشق، 1956
50)محمد حسين دكروب، السلطة والقرابة والطائفة عند موارنة لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1981.
51)محمد كرد علي، دمشق مدينة السحر والشعر، مطبعة المعارف، مصر، د . ت.
52)محيي الدين السفرجلائي، تاريخ الثورة السورية، صفحات خالدة من روائع كفاح العرب، دمشق، 1961.
53)مسعود ظاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، دار الفارابي، بيروت، 1974.
54)مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار، ج2، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957.
55)ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج1، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، بيروت، 1981.
56)ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج1، بيروت، 1981
57)منير تقي الدين، ولادة استقلال، دار العلم للملايين، بيروت، 1953.
58)موسى الكاظم التونسي، وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، الجزء الأول، دار البعث للصحافة والنشر، دمشق، 1972.
59)نجيب الارمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1954.
60)نجيب الارمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1954.
61)نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر 1920-1950، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1997.

62)النشرة الرسمية لدولة سورية، العدد(3)، 15 فيفري، 1932؛ حسن الحكيم، الوثائق التاريخية

63)نصوح بابيل، صحافة وسياسة (سورية في القرن العشرين)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987.

64)وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، جريدة " السفير"، العدد (3409)، 1983.

65)وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، مجلد 125، السلسلة (E) 313، جريدة " السفير"، العدد (3413)، بيروت، 1983.

66)وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، مجلد 47، السلسلة (E) 313، جريدة "السفير"، بيروت، العدد (3413)، 1983.

67)وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، 1988.

68)وجيه كوثراني، بلاد الشام، السكان والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1980.

69)وودرو ولسن (1856–1924): هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية ترأس جامعة برنستون 1902. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1974.

70) يحيى أحمد الكعكي: الشرق الأوسط في الصراع الدولي، تص أحمد ياسين، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

71)اليس بوللو (مذكرات فتاة فرنسية) دمشق تحت القنابل، ترجمة إحسان هنيدي، مطابع الاعتدال، دمشق، 1967.

72)ينظر د.ك.و، 311/731، تقارير المفوضية العراقية في بيروت، كتاب المفوضية الى وزارة الخارجية المرقم 7178 في 1/اب/1933، و18.

73)يوسف الحكيم، سوريا والعهد الفيصلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1966.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

74)نجلة إبراهيم مصطفى حسين العزاوي، الحياة النيابية في سورية 1943-1954، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية(ابن رشد)، جامعة بغداد، 1998

75)يوسف جبران غيث، التطورات السياسية في سوريا (1945-1958)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983

76)محمد شكير الشمري، الحياة النيابية في لبنان 1926-1943، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2004

77)سرمد عكيدي فتحي العاني، دور الدروز السياسي في سورية 1920-1946، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد، 2008

78)رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان 1920-1946، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006.

79)حسين حمد عبد الله الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان 1941-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، 1990.

رابعا: المقالات والمجلات العلمية

80)إبراهيم محسن، المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال فترة الانتداب 1920-1946، مجلة دراسات تاريخية، بغداد، العددان 63-64، جوان 1998.

81)علي محافظة، السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سوريا ولبنان 1920-1946، مجلة المستقبل العربي، العدد58، السنة 6، بيروت، جانفي، 1983.

82)مسعود ضاهر: العلاقات اللبنانية التركية في عهد الانتداب الفرنسي (1920-1943)، مجلة المستقبل العربي، العدد 91، سبتمبر 1986.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة أ

الفصل الأول: الانتداب الفرنسي على بلاد الشام

المبحث الأول: مؤتمر سان ريمو وبداية الانتداب الفرنسي 6

المبحث الثاني: فرض الانتداب الفرنسي على بلاد الشام. 11

المبحث الثالث: ردود الفعل على الانتداب الفرنسي (الثورة السورية الكبرى) 15

الفصل الثاني: سياسة التجزئة الفرنسية في بلاد الشام

المبحث الأول: التقسيمات الإدارية في ظل السياسة الفرنسية 25

- دولة لبنان الكبير 25

- دولة دمشق 28

- بلاد العلويين 30

- دولة جبل الدروز 32

- لواء الاسكندرونة 34

- حكومة الاتحاد السوري 36

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في بلاد الشام في ظل الانتداب 39

المبحث الثالث: التجزئة العرقية (الطائفية) الفرنسية لبلاد الشام 45

الفصل الثالث: آثار سياسة التجزئة الفرنسية على بلاد الشام

المبحث الأول: آثار سياسة التجزئة على الحالة الاقتصادية 50

المبحث الثاني: آثار سياسة التجزئة على المؤسسات التعليمية الثقافية 55

المبحث الثالث: آثار سياسة التجزئة على الحالة الاجتماعية 57

الخاتمة 61

الملاحق 63

قائمة المصادر والمراجع 68

فهرس المحتويات 75

ملخص

تم بحمد الله